الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور

جولي فلينت

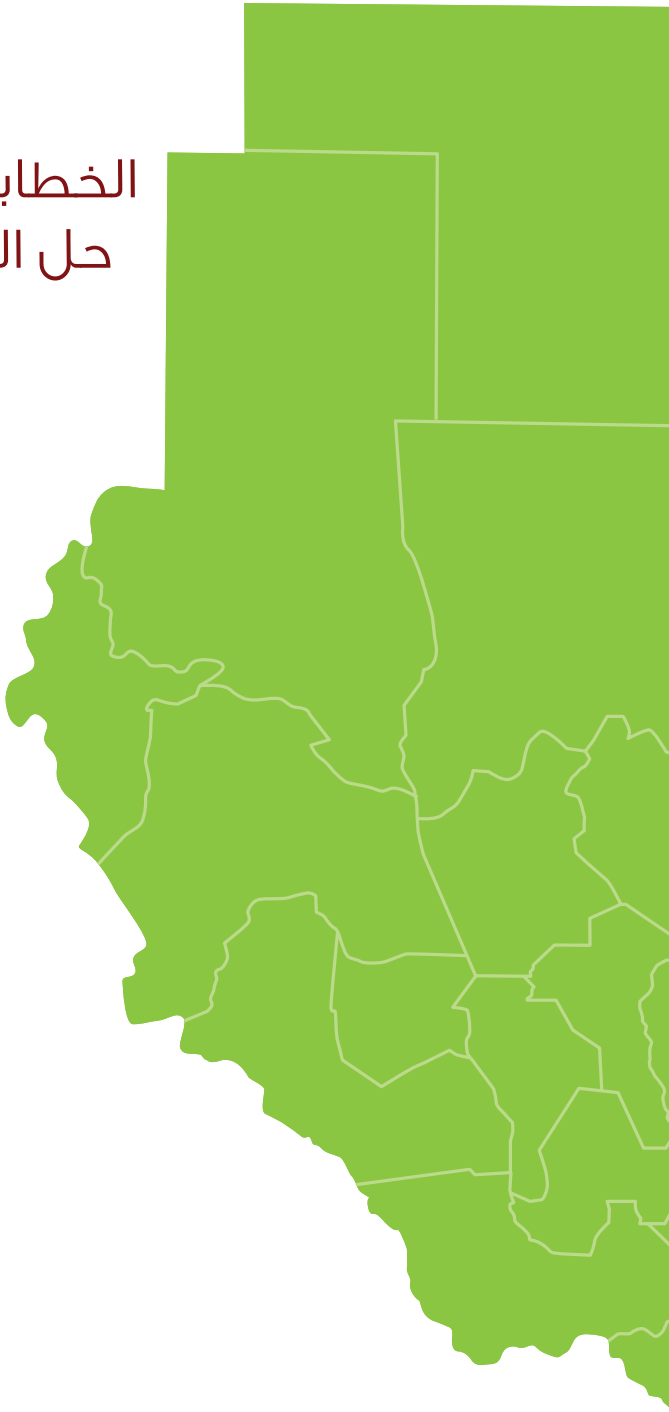

small arms survey
HSBA

١٩

الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور

جولي فلينت

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
HM Government
Ministerie van Buitenlandse Zaken

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٠

طبعة أولى يناير٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva,Switzerland

تحرير: كلير مك إيفوي وإميل ليبرن
تحضير النسخة: أليكس بوتر (fpcc@mtnloaded.co.za)
تدقيق اللغة: دونالد ستراتشن
رسم الخرائط: ماب غرافيكس
طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)
طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا
رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-25-0

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، كندا، فنلندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه لما تلقاه المشروع من دعم في الماضي والحاضر قدمته حكومات استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، اسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون و الاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غيرالحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

ت: ٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧+
ف: ٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨+
ب:sas@smallarmssurvey.org
م: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري *(HSBA)*

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من سنوات عدة يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع تطور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات الحد من العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان الاستشارة السياسية الضرورية للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مصغرة باسم تقارير السودان (Issue Briefs) تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على العنوان التالي: http://www.smallarmssurveysudan.com

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع دعماً في السابق من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida).

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مك إيفوي منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
ب: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
م: http://www.smallarmssurveysudan.com
محرر سلسلة أوراق عمل الHSBA: اميل ليبرن

المحتويات

المحتويات ٨
نبذة عن الكاتب ٩
مصطلحات ومختصرات ١٠
الخلاصة ١١
ملخص تنفيذي ١٢

١. اتفاق سلام دارفور ١٦
معلومات أساسية ١٦
من اتفاق سلام إلى تحالف عسكري ١٩

٢. أولويات متعددة وصكوك متعددة ٢٢
يوناميد: العملية المختلطة للاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في دارفور ٢٢
إعادة تنشيط عملية السلام ٢٤
خريطة طريق – أم طريق مسدود؟ ٢٥
الولايات المتحدة منقسمة ٢٧

٣. وسيط واحد، وساطات كثيرة ٣١
«مهمة عسيرة، لكن ليست مستحيلة» ٣١
منقذون أم مفسدون؟ ٣٦

٤. الخاتمة ٤٠

الحواشي ٤٣
ثبت المراجع ٥١

نبذة عن الكاتب

جولي فلينت صحافية وباحثة في الشؤون السودانية. ألفت كتابين عن دارفور بالاشتراك مع أليكس دي وال – اخرهما «دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة «. عملت مستشارة في نزاع دارفور ومحادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا، وحضرت أربع جلسات للمحادثات على مدى سنتين.

مصطلحات ومختصرات

بعثة الاتحاد الافريقي في السودان	*AMIS*
الاتحاد الافريقي	*AU*
فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور	*AUPD*
اتفاق السلام الشامل	*CPA*
الحوار والتشاور بين أهالي دارفور	*DDDC*
اتفاق سلام دارفور	*DPA*
الاتحاد الأوروبي	*EU*
المحكمة الجنائية الدولية	*ICC*
نازح داخلي	*IDP*
حركة العدل والمساواة	*JEM*
فريق دعم الوساطة المشترك	*JMST*
حزب المؤتمر الوطني	*NCP*
جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية	*NISS*
جبهة المصالحة القومية	*NRF*
حزب المؤتمر الشعبي	*PCP*
جيش تحرير السودان	*SLA*
الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان	*SPLM/A*
بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور (العملية المختلطة)	*UNAMID*
بعثة الأمم المتحدة في السودان	*UNMIS*
الجبهة المتحدة للمقاومة	*URF*
قوات الجبهة الثورية المتحدة	*UREF*
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	*USAID*

الخلاصة

الهجمات الواسعة النطاق التي قامت بها الميليشيات قبل سبع سنوات آذنت بحدوث تغيير في نزاع دارفور الذي كان قد اتسم بطول أمده وتدني وتيرته على العموم، إذ استخدمت طائفة غير مسبوقة من الأدوات الدولية، رغم طابعها الفوضوي في كثير من الأحيان، لمعالجة النزاع، بما في ذلك قوات حفظ سلام وصانعو سلام ومبعوثون خاصون ووسطاء وفرض عقوبات وحظر وملاحقة جنائية. بيد أن السلام ظل بعيد المنال كما كان عليه الحال في السابق. وفي السنوات الثلاث ونصف السنة التي اعقبت التوصل المتسرع إلى اتفاق سلام دارفورفي أبوجا والذي ترك، لرفض معظم سكان دارفور له، لكي ينضمر، تواصلت المحادثات بين الحكومة والمتمردين رغم الجمود. لكن الوقت ليس في صالح دارفور: كلما طال أمد النزاع أزدادت الأطراف المشاركة وصعبت عملية الوصول إلى حل. وبدنو الانتخابات العامة المقررة في شهر أبريل/نيسان ٢٠١٠ واستفتاء تقرير المصير لجنوب السودان في سنة٢٠١١، وهن التركيز على دارفور. وورقة العمل هذه تنظر إلى مساعي الوساطة التي بذلت منذ اتفاق أبوجا وتبين سبب اخفاقها.

ملخص تنفيذي

لقد بلغت الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية للحرب في دارفور ذروتها قبل أكثر من أربع سنوات مضت، بتاريخ ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، عندما قامت حكومة السودان وحركتا تمرد أصليتان، وهما جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM)، بالتوقيع على ذات الصفحة لأول مرة – والمرة الوحيدة حتى الآن – منذ الشروع في محادثات السلام بأبوجا في نيجيريا، في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤.[١] وشكل إعلان المبادئ ذو الـ١٧ نقطة لحلّ النزاع السوداني في دارفور (الاتحاد الافريقي، ٢٠٠٥) إطاراً لتسوية النزاع، وأصاب الانتشاء الوسطاء والمراقبين الدوليين وهم يغادرون طاولة محادثات السلام في دارفور التي توسط فيها الاتحاد الأفريقي في بداية فترة استراحة طولها شهران[٢].

وإبان هذين الشهرين طفق التقدم الهش المحرز في أبوجا يتفكك، إذ تجدد القتال بين الحكومة والمتمردين وبين المتمردين أنفسهم وتصاعدت الحرب بالوكالة بين السودان وتشاد. وبحلول نهاية تلك السنة، كانت الإدارة الأمريكية قد ضغطت للوصول إلى اتفاق سريع من أجل الحصول على موافقة الخرطوم لنشر قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وهذا يعود في جزء منه استجابة لمطالب جماعة ضغط قوية ناشطة تركز على التدخل العسكري وإنشاء قوة حفظ سلام رادعة. وبتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ جرى التوقيع على اتفاق سلام دارفور، بعد سلسلة من المواعيد النهائية ذات الطابع العشوائي، من قبل الحكومة وفصيل واحد من جيش تحرير السودان المنقسم، وهو فصيل زعيم الزغاوة ميني ميناوي. وما كان ثمة انتشاء، فالجماعتان المتمردتان اللتان ستكون لهما أهمية بالغة في السنوات التالية، وهما جناح جيش تحرير السودان المتحدر بأغلبيته من قبيلة الفور بزعامة عبد الواحد محمد النور، الذي كان يحظى بتأييد قوي عند المشردين داخليا، وحركة العدل والمساواة ذات الميول الإسلامية، حركة أصبحت بعد وقت قليل الاقوى في ساحة المعركة، رُفضتا بوصفهما مثيرتي شغب، وحصرتا ضمن خانة المخربين[٣]. ووصمت الاقتراحات التي تفيد بأن عملية السلام ستثرى وستتقوى من خلال عملية التشاور مع أهالي دارفور وبناء الثقة باعتبارها «ترفاً»[٤]. واعتبرت الحركات المسلحة ممثلة بشكل كاف لـ«أهالي دارفور».

ومنذ انتهاء مفاوضات أبوجا، وانهيار الاتفاق الذي توصل إليه فيها، حافظت العملية الإنسانية في دارفور، وهي من أكبر العمليات في العالم، على حياة مئات الآلاف من سكان دارفور ودخلت المنطقة في حالة من التشوش واتسم النزاع بتدني وتيرته بحيث بدا فيه الجميع ضد الجميع. لكن الجهود، التي رمت للوصول الى اتفاق سياسي ذي طابع مستديم الذي استعصى على أبوجا، لم تحرز تقدماً. وأخفق الوسطاء في استئناف المفاوضات وأضاع المبعوثون الدوليون فرص بناء تحالف من أجل السلام، بما في ذلك استغلال التمرد ضمن صفوف ميليشيات التي تعمل بالوكالة عن الخرطوم. وفاقم انعدام الخبرة في التعاطي مع عملية السلام من تفكك الحركات المسلحة إلى فصائل قبلية إلى حد كبير – اسماء بعض قادتها غير معروفة أو معروفة قليلاً حتى في دارفور نفسها. وعلى الرغم من هذا، فإن المرة الأولى التي يجري فيها طرف دولي تشاوراً منظماً مع أهالي دارفور كانت في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥،[٥] وما انظم المجتمع المدني إلى عملية الدوحة التي ترأسها كبير الوسطاء جبريل باسولي إلا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ فقط، وإن كان بدور لا يزال غير محدد المعالم.

خريطة | دارفور، السودان
شمال دارفور
وادي هوار
فوراوية
جبل ميدوب
خايم
تشاد
طينة
جرجيرة
أبو قمرة
دور
عين سيرو
مستريحه
كتم
أم سيدير
مليط
عامو
غرب دارفور
الفاشر
الجنينة
كبكابية
وادي باري
برکات سريا
طويلة
شنغيل توبي
نرتتي
زالنجي
جبل مرة
هبيلا
كاس
ديليج
شعيرية
فور برنقا
نيالا
وادي صالح
مكجر
مهجرية
حسكانيتة
الضعين
عد الفرسان
جنوب دارفور
حدود دولية
حدود ولاية
طريق رئيسي
العاصمة
عاصمة الولاية
مرتفعات
0 km 100
مصر
البحر الأحمر
الخرطوم
تشاد
السودان
إثيوبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية أفريقيا الوسطى

وقام مجلس الأمن الدولي الذي وسم ما يجري في دارفور بوصفه «تهديداً للسلم والأمن الدوليين» (مجلس الأمن الدولي ٢٠٠٥، ص٢)، بتفويض طائفة من الأنشطة التي لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك ارسال صانعي سلام وحفظة السلام وإجراء تحقيقات جنائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية (ICC). لقد راقب المجلس، المنقسم على نفسه، بينما أشاع تعدد الأهداف والآليات ارتباكاً وتقدماً معاقاً. والولايات المتحدة، البلد الغربي الوحيد الذي يتمتع بنُفوذ قوي للتأثير في الخرطوم، بناء على رغبةً السودان في تطبيع العلاقات مع واشنطن، استجدت رضا الجمهور المحلي بالتحدث بصوت عال – لكنها لوحت بعصا صغيرة مذ حددت النزاع بوصفه "إبادة جماعية"، مشددة في الوقت نفسه على أن "هذا التحديد لا يستوجب تحركاً جديداً"[٦]. وفي الآونة الأخيرة، ولكن ربما بعد فوات الأوان إلى حد كبير، حولت الادارة الاميركية اهتمامها إلى خطر احتمال انهيار اتفاق السلام الشامل (CPA) بين شمال السودان وجنوبه، الأمر الذي يثير احتمال العودة الى الحرب الاهلية التي قيل انها زهقت أرواح مليوني شخص على مدى أكثر من عقدين.

وتتبع ورقة العمل هذه، استناداً الى مقابلات مع وسطاء ومسؤولين حكوميين وعاملين في المجال الإنساني وزعماء ميليشيات وحركات المتمردة، التاريخ المضطرب لمساعي السلام بعد أبوجا. وتُرجع سبب اخفاق هذه المساعي إلى التأثير المتبادل بين عملية متصدعة وسياق غير موات – بما في ذلك انعدام الإرادة لدى الأطراف السودانية وانهيار الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة (بما في ذلك الأطراف الدولية)، واعتقاد متنام بأن توقيع اتفاق لا يعني سوى إعادة التموضع بشكل مؤقت. النتائج الرئيسية هي كما يلي:

- لا الحكومة ولا الحركات المسلحة نبذتا الخيار العسكري والتزمتا خيار السلام التزاماً تاماً. وعلى حين اعتور الخلل الإدارة الدولية لعملية السلام، فإن غياب الإرادة لدى السودانيين أنفسهم كان السبب الرئيسي في فشل جهود صنع السلام.
- القوى الغربية، وخاصة القوى الثلاث[٧]، لم تعمل على دعم عملية السلام بتحركات قوية منسقة وسياسية.
- التدخل الخارجي في عملية صنع السلام كان نفسه عامل نزاع. وسمح تعدد الوسطاء وتضارب جداول الأعمال للحكومة والحركات المسلحة بالظهور بمظهر التعاون من دون القيام بذلك فعلاً.
- اغداق المنافع المادية، بما في ذلك السفر والضيافة الدوليان على "زعماء" المتمردين من ذوي "الشرعية المشكوك فيها"، جعل الحال كما هو ذا فائدة أكبر بكثير من استتباب من السلام وما تقتضيه ممارسة الحكم من مسؤوليات.
- خضوع عملية صنع السلام لعملية حفظ السلام، وهذا يعود جزئياً إلى حملات داعية لـ"حفظ" دارفور من خلال التدخل العسكري و/أو بقوة حفظ سلام رادعة، صلّب من تعنت المتمردين وعزز اعتقاد الحكومة في أن للغرب أجندة شبه خفية لتغيير النظام.
- كما هو الحال في أبوجا، فإن نوعية الوساطة كانت جزءاً من المشكلة[٨]. فالتركيز على حفظ السلام معناه تعرض الوسطاء لتدقيق غير كاف.
- ما كانت الوساطة شاملة ولا شفافة، ولم تول، حتى وقت قريب، اهتماماً كافياً بالمجتمعات المحلية التي لا يمكن من دونها احراز سلام مستديم – ومنهم ضحايا الحرب والبدو الرحل الفقراء الذين يشكلون جوهر "الجنجويد".
- على الرغم من أن اللوم على فشل اتفاق سلام دارفور ألقي بشكل واسع على "دبلوماسية الموعد النهائي"، فلا الظروف الدولية، ولا الإقليمية، ولا الداخلية كانت ستفضي إلى تسوية. وهذا هو الحال أيضاً في الوقت الراهن. فالدروس المستفادة من أبوجا، رغم توثيقها بشكل جيد، لم توضع موضع التنفيذ – ومن أكثرها وضوحاً، مخاطر السعي الى حل سريع.

- ما عاد كثير من أبناء دارفور، الذين كانوا راضين ذات مرة بأن تتحدث الحركات المسلحة بالنيابة عنهم، يقبلون بذلك. إن المشاركة المتأخرة للمجتمع المدني في العملية التي يتزعمها باسولي أدخلت دينامية ثمينة جديدة يجب اظهارها وتطويرها.
- من دون اهتمام جدي بالأزمة السياسية الداخلية في تشاد، فإن الدعم التشادي لحركة العدل والمساواة بوصف ذلك خط الدفاع الأول للرئيس التشادي ادريس ديبي ضد المتمردين التشاديين، سيعمل على إدامة الأزمة في دارفور إلى أجل غير مسمى.

وعشية الموعد النهائي الممنوح للأحزاب في أبوجا، حذر زعماء القبائل كانوا في زيارة لأبوجا قائلين بأن 'إذا ضيعنا هذه الفرصة، فإنها ستكون حرب الجميع ضد الجميع". ثلاث سنوات ونصف السنة مضت على هذا التنبؤ، إذ انخفضت وتيرة النزاع في دارفور بدرجة كبيرة ولكنه لم يحل بعدً، والتوترات السياسية في ارتفاع خطير على محور الشمال والجنوب قبل الانتخابات العامة في شهر نيسان/أبريل. وإذا تعذر احتواؤها فإن دارفور تخاطر بأن تصبح، مرة أخرى، مشهداً فرعياً ضمن مشهد النزاعات الوطنية الأشمل.

١. اتفاق سلام دارفور

معلومات أساسية

بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ قامت حكومة السودان وفصيل واحد من جماعة متمردة – جناح من جيش تحرير السودان تهيمن عليه الزغاوة بقيادة ميني ميناوي – بالتوقيع على اتفاق بـ١٤٠ صفحة جرى التفاوض عليه برعاية الاتحاد الافريقي في أبوجا بنيجيريا، أملاً في إنهاء حرب عملت على تشريد ٢,٥ مليون شخص وتسببت في مقتل مئات الآلاف[٩] ودمرت النسيج الاجتماعي لمنطقة تكابد فعلاً من هشاشة بيئتها. فالتوتر بين الرحل والمزارعين، والعرب وغير العرب، كان في ازدياد منذ الثمانينات، وأنفجر في سنة ٢٠٠٣ عندما شنت الحكومة حملة مضادة على التمرد الذي قادته قبائل دارفور الثلاث الكبرى غير العربية – الفور والزغاوة والمساليت – للاحتجاج على سنين عانوا فيها من التهميش والتجاهل السياسي والاقتصادي[١٠].

انحصر التفاوض بشأن اتفاق سلام دارفور بين الحكومة والحركات المسلحة، وولد هشاً لخلوه من الدعم الشعبي، فاللاجئون والمشردون داخلياً والنساء والشباب والمجتمع المدني والأطراف السياسية التقليدية ما كان لديهم مقعد على طاولة أبوجا. كما غاب زعماء القبائل في دارفور الذين من دون تعاونهم لا يمكن القيام بعمليات نزع السلاح بغض النظر عن قوة أو ضعف أحكام اتفاق سلام ارفور نفسها. وعرب دارفور، الذين لولاهم ما كان بمقدور الحكومة الاستمرار في الحرب، لم يجر تمثيلهم، إلا باعتبارهم اعضاءً اقتضائيين في فرق التفاوض[١١]. وتعاظم الشك والعداء بفرض مواعيد نهائية مصطنعة وممارسة ضغوط شديدة على الأطراف بغية التوقيع[١٢] – وسبب هذا، جزئياً، تزايد نفاد صبر الوسطاء والمانحين؛ وفي جزء آخر لتمكين الانتقال من ولاية الاتحاد الافريقي الى ولاية قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وفق ما طالبت به جماعات ضغط "انقذوا دارفور" (save Darfur)[١٣] المتنفذة التي كانت القوة المحركة لكثير من سياسات الولايات المتحدة إزاء دارفور أثناء إدارة بوش[١٤].

ورغم استهلال محادثات أبوجا في سنة ٢٠٠٤، إلا أن الجولات الاولى أنشغلت بخروقات القوات الحكومية لوقف إطلاق النار، وما أنشغلت الأطراف المتفاوضة بالأمور الجدية إلا في الأشهر الأخيرة فقط، رافعة سقف الآمال الأولى بالوصول إلى اتفاق رغماً على البيئة الإقليمية غير الواعدة – وأكثرها حسماً تأثير الرئيس التشادي ادريس ديبي على عملية السلام بسبب دعمه لحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – جناح ميناوي إلى حد أقل (انظر إطار رقم١). بل اعترف حتى أولئك الذين شاركوا بالتفاوض على الاتفاق بأن الأحكام النهائية بعيدة كل البعد عن الكمال. وخلافاً لاتفاق السلام الشامل الذي انهى ٢٠ سنة من الحرب بين الشمال والجنوب، فإن التفاوض بشأن اتفاق سلام دارفور ما كان يجرى في فراغ، إذ تعين عليه أن يكون متطابقاً مع اتفاق السلام الشامل، حاداً من درجة التمثيل السياسي الممكن لأبناء دارفور، على الصعيدين الوطني والاقليمي[١٥]. وأصرت الولايات المتحدة بشكل خاص على عدم جواز انتهاك الجدول الزمني الذي

إطار رقم ١ **التورط التشادي في دارفور**

بينما كانت مفاوضات أبوجا تستجمع قواها في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، قام متمردون تشاديون يتخذون من دارفور مقراً لهم، تدعمهم الحكومة السودانية، بالهجوم على بلدة ادري الحدودية التشادية ولم يتم صدهم إلا بمساعدة فرنسية. استدعى الرئيس ديبي المفاوضين الزغاوة، وهم من أبناء عمومته القريبين من قبيلة البديات، من أبوجا، وأعلن في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ في نجامينا عن قيام تحالف القوات الثورية لغرب السودان، وهو تحالف من الزغاوة بواجهة من المساليت. لم يدم تحالف الزغاوة طويلاً نظراً لعمق العداء بين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميناوي. بيد أن التحالف بين تشاد وحركة العدل والمساواة صمد وبات خط دفاع ديبي الأول ضد المتمردين عليه وزاد من احتمال عدم عقد حركة العدل والمساواة السلام مع الخرطوم حتى يفعل ديبي ذلك.

وتورط السودان في الشؤون التشادية منذ تشكيل جبهة التحرير الوطني التشادية (فرولينا) المسلمة في دارفور سنة ١٩٦٦، بدعم من الخرطوم. وقام البلدان بزعزعة استقرار أحدهما الآخر بشكل متقطع للسنوات الـ٢٥ المقبلة، ولكنهما اتفقا في سنة ١٩٩٠، بعدما ساعد السودان على إيصال ديبي إلى السلطة، على ألا يسند أي منهما متمردي الآخر أو السماح لهم بالعمل انطلاقاً من أراضيه. ووقع هذا الاتفاق تحت الضغط عندما اندلع التمرد في دارفور في سنتي ٢٠٠٣ وجرى حث ديبي، بما في ذلك من قبل عائلته، لدعم أبناء عمومته الزغاوة في الجهة الأخرى من الحدود١٦. انهار الاتفاق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ عندما عبر المتمردون التشاديون الحدود لمهاجمة ادري. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قبل اسبوعين من الموعد النهائي الذي جرى ابلاغ الأطراف به في أبوجا، اقتحم المتمردون العاصمة نجامينا انطلاقاً من قواعد في دارفور ولقى قائد في حركة العدل والمساواة مصرعه وهو يدافع عن القصر الرئاسي. اتهم ديبي الحكومة السودانية بالهجوم وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم. وبازدياد المعارضة لنظام ديبي الفاسد والمفلس طوال سنتي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨، زاد دعمه لحركة العدل والمساواة.

مكنت الحرب بالوكالة القائمة بين السودان وتشاد ديبي من لوم الخرطوم ودعمها للمتمردين التشاديين على ما يعانيه من مشاكل داخلية. لكن الأزمة التشادية هي في الأساس هذه المشاكل الداخلية. وأضحت حركة العدل والمساواة بحلول سنة ٢٠٠٨، في غياب أي جهد دولي جاد يشجع ديبي على التحرك في اتجاه الحكم الديمقراطي، أقوى الجماعات المتمردة في دارفور، إذ تحوز عدة آلاف من المقاتلين، ونحو ٢٥٠ عربة (وهي تعادل بأهميتها الأسلحة في حرب الصحراء ذات المسافات الكبيرة). لقد اعتمد بقاء حكومة ديبي، في هذا الوقت، على استمرار الصراع في دارفور. إن قوة حركة العدل والمساواة وعمقها الاستراتيجيين اعتمدا على غياب الإصلاح في تشاد واستمرار العداء بين تشاد والسودان.

حدده اتفاق السلام الشامل لإجراء انتخابات وطنية في سنة ٢٠٠٨ [١٧] واستفتاء تقرير المصير لسكان الجنوب بحلول شهر مارس/آذار٢٠١١.

وكان الأثر المباشر لاتفاق سلام دارفور تعميق الأزمة، ففي غضون أيام من التوقيع، اندلعت تظاهرات وأعمال شغب في مخيمات المشردين داخلياً[١٨] حيث أعرب ضحايا الحرب عن تأييدهم لأولئك الذين رفضوا التوقيع – جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد النور، وهو من قبيلة الفور وذو كلمة مسموعة في أكبر مخيمات دارفور، وحركة العدل والمساواة بقيادة الدكتور خليل ابراهيم، وهو شخصية بارزة من فرع كوب لقبيلة الزغاوة وذو جذور في حزب حسن الترابي حزب المؤتمر الشعبي الاسلامي [١٩].

أزدادت الفوضى واشتد سعير القتال، الأمر الذي تسبب في تشريد أكثر من ١٠٠ ألف شخص جديد بحلول مطلع سنة ٢٠٠٧.

وباندلاع الاحتجاجات الأولى، ظل عدد قليل من أعضاء وساطة فريق الاتحاد الافريقي [٢٠] في ابوجا في محاولة للتغلب على رفض عبد الواحد للاتفاق، لما يتمتع به من أهمية سواء تمثل ذلك بحضوره في المخيمات أو باعتباره رمز مقاومة بالنسبة للفور، وهي أكبر قبيلة في دارفور (انظر إطار رقم ٢). لكن المسعى خاب نظراً لانعدام مرونة قادة الاتحاد الافريقي والولايات المتحدة، وللمدى الواسع الذي اخذته الاحتجاجات في دارفور موطدة الشعور عند عبد الواحد بأن مستقبله السياسي يكمن في المقاومة. وعموماً أقر الشركاء الدوليون للاتحاد الافريقي بأن استدامة الاتفاق ترتهن بشموليته، لكنهم أنقسموا حول كيفية التعامل مع عبد الواحد. البعض فضل الدبلوماسية القسرية، قائلاً بأنه يتعين معاقبته وحرمانه من قطاف الاتفاق، واعتقد البعض الآخر بأن العقوبات والتوصيف بالخروج على القانون وحدهما غير كافيين لجلب الفور إلى الجادة، مثلما طالب نائب وزير الخارجية الامريكية روبرت زوليك (دي وال، ٢٠٠٧، ص ٢٧٧). وقرار السماح للأفراد بتوقيع "بيانات التزام" باتفاق سلام دارفور فشل في اقناع زعيم جيش تحرير السودان. بل عمل على إضعاف تماسك الحركات المسلحة الواهن أصلاً[٢١]، وسلط الضوء على افتقار الاتحاد الافريقي إلى استراتيجية – والقدرة على – لتنفيذ الاتفاق.

وبوجود شخصين فقط يختصان بعملهما بشكل رئيسي بالشأن السودان في مقر الاتحاد الافريقي في أديس أبابا، وبالخلاف العميق بين بابا جانا كينجيبي الممثل الخاص للاتحاد الافريقي في السودان وسام ايبوك رئيس فريق الوساطة في أبوجا،[٢٢] فقد كان الاتحاد الافريقي

إطار رقم ٢ «**لن أوقع!**»[٢٣]

فيما يلي تسلسل زمني للجهود المبذولة بعده٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ لحمل عبد الواحد على توقيع اتفاق سلام دارفور[٢٤].

٧ مايو: الاتحاد الافريقي يمهل الأطراف غير الموقعة أسبوعاً لإقرار اتفاق سلام دارفور، معترفا ضمناً بأن الاتفاق يحتاج الى توسيع كبير إذا أريد له العمل.

١٠ مايو: في رسالة الى الاتحاد الافريقي، أدرج عبد الواحد ثلاثة شروط للتوقيع: تسجيل توضيحاته وتحفظاته، تعهد الاتحاد الافريقي بضمان التنفيذ المخلص لاتفاق سلام دارفور، وأن يقوم بتيسير عقد اجتماع يجمعه والحكومة السودانية لوضع "وثيقة تكميلية". وأعرب عن ثلاثة انشغالات رئيسية، وهي:

- إن الدفعة الأولى من٣٠ مليون دولار أمريكي لا غير لصندوق التعويضات لن تقنع ضحايا الحرب بأن الحكومة ملتزمة بالسلام.
- يجب أن ترافق وحدات المتمردين النازحين للعودة إلى قراهم لضمان قيام المستوطنين الذين تدعمهم الحكومة بإخلائها. يجب زيادة عدد مقاعد مجالس الولايات لاستيعاب أبناء دارفور غير الممثلين في أبوجا، "بمن في ذلك الجنجويد وبالأخص العرب". خصص اتفاق سلام دارفور ٥٠ في المائة من المقاعد لحزب المؤتمر الوطني التابع للرئيس البشير و٣٠ في المائة للحركات، مبقياً على ٢٠ في المائة فقط للآخرين كافة.

١١ مايو: امتنع كبير مفاوضي الاتحاد الافريقي سالم أحمد سالم عن إرسال رد لعبد الواحد قام سام ايبوك بصياغته، إذ قام بدلاً من ذلك بكتابة رسالة بنفسه محدثاً تغيرين مهمين، داعياً عبد الواحد ومبني ميناوي ورئيس مفاوضي الحكومة، المجذوب الخليفة، إلى أديس أبابا لإجراء محادثات من دون الزام عبد الواحد بالتوقيع. وبناء على إصرار الولايات المتحدة، قام سالم بحذف الجملة التي يعتقد ايبوك بأنها بالغة:

إذاتوصلت كافة الأطراف الموقعة إلى اتفاق في هذه المناقشات الإضافية، فسنعمل على ضمان إدراج كل ما تم الاتفاق عليه باعتباره ملحقاً لاتفاق سلام دارفور.

١٢ مايو: مفوض السلام والامن للاتحاد الافريقي سعيد جينيت يتوجه الى إديس أبابا لاجراء محادثات مع سالم. أخذ غضب زملائه في الاتحاد الافريقي يتزايد لعدم مرونة سالم.

١٤ مايو: مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة للشؤون الافريقية جنداي فريزر يؤيد، مثلما قال بحديث خاص، الجهود المبذولة لاقناع عبد الواحد بالتوقيع.

١٥ مايو: عبد الواحد يكتب الى الاتحاد الافريقي طالباً المساعدة في «جسر الفجوة بيننا وبين الحكومة توصلاً للهدف النهائي وهو سلام شامل ومستدام في دارفور. مجلس الاتحاد الافريقي للسلام والأمن يمدد الموعد النهائي للتوقيع إلى ٣١ مايو. جينداي فريزر يصلب فجأة موقفه:

> لن نقوم بإعادة فتح المفاوضات. . . ما عاد لعبد الواحد مزيد من النفوذ، وانتهى الوقت الذي منح له. . اتفاق سلام دارفوريوفر له مقعدا على الطاولة حتى يتمكن من تحقيق بعض من أفكاره ومطالبه من داخل الحكومة. لن يحرز شيئاً وهو جالس وحده في فندق في ابوجا برفع سقف مطاليبه. العالم يتحرك إلى الأمام.

١٧ مايو: عبد الواحد يعلن أن «المجتمع الدولي يريد النجاح، وليس السلام»[٢٥] ويغادر أبوجا.

بانتهاء سنة ٢٠٠٩، فإن رفضه المشاركة في عملية سلام جديدة شكلت عقبة رئيسية لإحراز تقدم.

ساكناً. ابراهيم ماديبو وهو من عرب الرزيقات الذي ترأس فريق عبد الواحد لتقاسم السلطة في أبوجا، أمضى تسعة أيام في أديس أبابا على نفقته الخاصة من أجل الالتزام باتفاق سلام دارفور، لكنه غادر اثيوبيا وهو «غاضب من الطريقة التي يدير بها الاتحاد الافريقي الأعمال» بعدما دعاه مسؤولون في الاتحاد الافريقي لحفل التوقيع. وقال «المزيد ثم المزيد من الناس يعارضون هذا الاتفاق، والاتحاد الافريقي وحكومة السودان لا يعيران لذلك اهتماماً»[٢٦].

وأمل اتفاق سلام دارفور يكمن في محاولة بناء الثقة من خلال تنفيذ أحكام محددة – على سبيل المثال، وضع حد أدنى من الحصص المخصصة لسكان دارفور في دخول الجامعات والخدمة المدنية، إلغاء الرسوم المدرسية والجامعية، والتدريب وبناء القدرات في مجال الشرطة المجتمعية. لكن الوضع الغامض للاتفاق، المطبق نظرياً والمهمل عملياً، أدى إلى التخلي الفعال للجهات الدولية والمانحة، وإن أبدت مماذقة كلامية.

من اتفاق سلام إلى تحالف عسكري

حظي الوسطاء في أبوجا بفهم واهن لديناميات حركات التمرد وتجاهلوا تحذيرات من أنه على حين كان لعبد الواحد تأييد قبلي واسع بين الفور، كانت قوة ميناوي آفلة بحيث فقد حتى دعم القادة العسكريين الزغاويين بسبب سوء سلوك رجاله. وفي غضون شهر من توقيع اتفاق سلام دارفور اتحد القادة العسكريون من غير الموقعين، والذين اعتبروا عديمي القدر، في أبوجا معاً برعاية اريترية في جبهة الخلاص الوطني (NRF) [٢٧] وطردوا جيش تحرير السودان – جناح ميناوي من معظم ولاية شمال دارفور. لقد أضحى اتفاق سلام دارفور تحالفاً عسكرياً في حرب نفوذ بين الأطراف الموقعة وغير الموقعة. قام أفراد جيش تحرير السودان – ميناوي باعتقال منتقدي الاتفاق

وأخضعوهم للتعذيب، قائلين لهم «سنفرض السلام عليكم!»[٢٨] وهاجموا، بأسلحتهم التي قدمتها لهم الحكومة تحت ستار تنفيذ اتفاق سلام دارفور (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٧، ص ٩)، المناطق التي يسيطر عليها غير الموقعين «عقاباً» لهم على معارضة اتفاق سلام دارفور (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٦، ص ١).[٢٩]

استخدمت الحكومة السودانية اتفاق سلام دارفور باعتباره مغنماً تكتيكياً لتبرير معارضتها لقوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وإضفاء الشرعية على الهجمات العسكرية ضد جبهة الخلاص الوطني، التي ألحقت بالجيش السوداني سلسلة من الهزائم قبل أن تصاب بالتفكك اختلافاً على الغنائم والقيادة. وهكذا، في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦ قدمت الخرطوم للأمم المتحدة «خطة حكومة السودان لإعادة الاستقرار وحماية المدنيين في دارفور» التي أقترحت فيها نشر ١،٥٠٠ من قوات الحكومة وألفين من متمردي ميناوي «لتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الحكومة السودانية في إطار اتفاق سلام دارفور» و«التعامل مع التهديدات التي تشكلها أنشطة المجموعات التي رفضت» الاتفاق (مجلس الأمن، ٢٠٠٦، ص ٥).

وفي الشهر نفسه، تعرضت مصداقية بعثة الاتحاد الافريقي في السودان (أميس) بوصفه كياناً حيادياً في الصراع لضرر لا يمكن إصلاحه عندما طردت، بناء على إصرار من الولايات المتحدة والسودان، المتمردين غير الموقعين من لجنة وقف إطلاق النار، وهي هيئة تهدف إلى تمكين الأطراف ومعالجة الانتهاكات بشكل مشترك (عملياً للتحقيق ومعالجة انتهاكات احدهما للآخر). وهذا الطرد ترك الأمر للحكومة وجيش تحرير السودان – ميناوي لكي يحققان في ما يرتكبانهما من إساءات (نظرياً).[٣٠] كما ترك بعثة حفظ السلام في إشكالية ارتباط عميق مع الحكومة وجيش تحرير السودان – جناح ميناوي في القواعد الميدانية مثل حسكنيتة، حيث قتل ١٢ جندياً من قوة حفظ السلام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بعدما أتهم المتمردون غير الموقعين ممثل الحكومة في القاعدة بإعطاء معلومات للقوة الجوية عن مواقعهم.[٣١] وزعمت حركة العدل والمساواة بأن الاتحاد الافريقي حوّل نفسه إلى "جهاز تنفيذي للمجلس العسكري الذي يتزعمه [الرئيس] عمر البشير".[٣٢] وبتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر، إذ أخذت ساحات القتال بالتكاثر والجماعات المتمردة بالانقسام والحصول على المساعدات الإنسانية أضحى أقل من ٦٠ في المائة، أخبر الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة يان برونك مجلس الأمن قائلاً: "إن عمر اتفاق سلام دارفور ليس إلا أربعة أشهر فقط، لكنه ميت تقريبا. إنه في غيبوبة. وينبغي له أن يكون تحت العناية المركزة، ولكنه غير موجود هناك".[٣٣]

ورغم ذلك، ظل اتفاق سلام دارفور المسوغ العقلاني والمبرر لجميع الأفعال المتعلقة بدارفور، بما في ذلك الأداة لنشر قوة حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. وخلا اتفاق سلام دارفور من ذكر عملية الانتقال من الاتحاد الافريقي الى الأمم المتحدة. وخشت واشنطن من أن أي اتفاق على هذه المسألة سيقوم الاتحاد الافريقي بالتخفيف من شدته، وأرادت أن تتفاوض بشأن المسألة بمعزل عن الخرطوم. إلا أنه بعد توقيع اتفاق سلام دارفور، أصاب قنوات الاتصال بين واشنطن والخرطوم التوتر وتأرجح موقف الولايات المتحدة بين التسوية والتهديدات المتصاعدة – والأخيرة استجابة للضغوط الداخلية في الولايات المتحدة التي يمارسها النشطاء بقدر ما هي لها علاقة بأي تطورات جديدة في السودان – وتحول انعدام الثقة المتبادلة الى تبادل الاتهامات. وصوّت مجلس الأمن الدولي في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦ لنشر قوات دولية في دارفور يجيز لها استخدام القوة وفقا

للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [٣٤]. وعلى الفور اختبر الرئيس البشير جدية هذا التهديد ورفض القرار. وعلى مدى سنة كاملة تقريبا اعتور السياسة الدولية الشلل تجاه السودان، على حين كانت الولايات المتحدة تحاول الخروج من هذا المأزق، وأخيرا (بمساعدة من الصين) ارتضت المساومة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧ واستقرت على حل نشر قوة اليوناميد وهي مضللة بولاية الفصل السابع "اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساندة ومنع تعطيل تنفيذ اتفاق سلام دارفور، ولكن من غير قوة على فرضه"[٣٥]. وفي تلك الأثناء كان اتفاق سلام دارفور نفسه قد تعرض للاهمال وانتقل من حالة كونه في غيبوبة إلى حجر ميت.

٢. أولويات متعددة وأدوات عدة

يوناميد: عملية الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور

بحلول سنة ٢٠٠٧ ساءت الحالة الأمنية في دارفور بشكل مفزع، إذ فاقم الصراع التوترات القائمة، ليس فقط في تشاد وإنما أيضا في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي هدد بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها (توبيانا، ٢٠٠٨، ص ١٧). قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي رابضت بشكل متزايد في مجمعاتها، لا تقوم بما أوكل إليها من مهام لأنه أخذ ينظر إليها «ليس بوصفها مجرد عدو بل موردا للنهب» (وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، ٢٠٠٧). إذ كان يعول أربعة ملايين شخص، أكثر من نصف سكان دارفور، على المعونة من أجل البقاء على قيد الحياة (مركز أنباء الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، غير أنه تم اجلاء ما يقرب من ٤٠٠ عامل في المجال الإنساني مما مجموعه ١٣ ألفاً في شهر واحد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) بسبب الهجمات على مجمعات الإغاثة وتعمق حالة انعدام الأمن في أعقاب رفض اتفاق سلام دارفور (سودان تريبيون، ٢٠٠٦).

إلا أن عملية السلام في دارفور كانت تسير على غير هدى، إذ أستقال زوليك من منصبه في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، وترك بابا جانا كينجيبي منصبه بوصفه رئيساً لبعثة الاتحاد الافريقي في شهر أيلول/سبتمبر، علما انه كان خارج البلاد معظم الوقت منذ انتهاء محادثات ابوجا، وطُرد يان برونك من السودان في شهر تشرين الأول/أكتوبر[٣٦]. وبات الاهتمام الدولي متركزاً ليس على ما كان يحدث على أرض الواقع في دارفور، ولكن على دعوات، ومنها دعوات مجموعة الضغط "سايف دارفور" (انقذوا دارفور) المتنفذة، بالتدخل المسلح لحلف شمال الاطلسي او قوات غربية أخرى، وإذا تعذر ذلك، قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة ذات ولاية لحماية المدنيين – بالقوة إن اقتضى الأمر[٣٧]. وفي إشارة إلى بلبلة الموقف السياسي تجاه دارفور وتناقضه، اقر معظم الذين شاركوا في التخطيط للانتقال لعملية الاتحاد الافريقي –الامم المتحدة، بشكل شخصي، بأن القوة الجديدة لن تكون قادرة على توفير الحماية في منطقة كبيرة ومعقدة مثل دارفور في غياب اتفاق سلام ووقف اطلاق نار أو حتى وجود هيئة وقف اطلاق نار عاملة[٣٨]. وحذر مسؤولون كبار في معظم الحكومات، وكذلك في الامم المتحدة والاتحاد الافريقي، من أن عمليات حفظ السلام تتطلب سلاماً لكي تحافظ عليه. وخشى كثيرون من انزلاق قوات حفظ السلام الى حرب لن يتمكنوا من الفوز بها. وتخوف البعض من أنها قد تصبح أداة في يد الخرطوم بولاية لاستعادة سيطرة الحكومة في سياق كانت الخرطوم فيه تفقد سيطرتها بتمرد القوات شبه العسكرية التابعة لها (فلينت، ٢٠٠٩، ص ١١).

وما يبعث على المفارقة أن القلق الكبير بخصوص التركيز على قوة «حماية» تقودها الامم المتحدة – والاهمال الناشئ لقوات الاتحاد الافريقي على الأرض بالفعل، كان لدى كبار الدبلوماسيين والعاملين في مجال الإغاثة في السودان نفسه. وقدّر كبار الموظفين في الولايات المتحدة والامم

المتحدة بأنهم صرفوا على مسائل حفظ السلام بين ٥ إلى ١٠ أضعاف الجهد الذي بذلوه على صنع السلام. وشعر كثيرون بالقلق من أن دعم مقترح قوة من الامم المتحدة، في مواجهة المعارضة الشديدة التي أبدتها الحكومة السودانية والدول المجاورة، بما في ذلك ليبيا، سيجبرهم على القيام بأشياء لا تستقيم مع تحليلاتهم – ينبغي تكريس مزيد من الجهد في المفاوضات من أجل اتفاق سلام ووقف اطلاق النار قابل للتطبيق.[٣٩]

العاملون في المجال الإنساني أقروا بأن ضغط الناشطين أبقى على دارفور في جداول أعمال الحكومات والمؤسسات التي لولا ذلك ما كان يضايقها لو اختفت من جداول أعمالها. لكنهم يجادلون بإن التركيز على فكرة التدخل العسكري القابلة للنقاش أو تدخل بقيادة الامم المتحدة بوصفها الحل لجميع مشاكل دارفور صرف الانتباه بعيداً عن الاحتياجات الفورية لسكان دارفور ومقدمي الإغاثة. ومثلما عبر مسؤول دعوة رائد:

> كانت هناك حاجة ماسة لمزيد من الحماية لوكالات الاغاثة التي تحاول تلبية الاحتياجات الإنسانية لحماية السكان المدنيين والتي تسعى إلى أن يتحسن أداء الاتحاد الأفريقي، الذي ربما لم يقدم أداءً جيداً، لكنه القوة الوحيدة على الأرض – وهو أفضل من الناحية الواقعية مما جاءنا بعد فترة طويلة قادمة. وصرف العاملون في المجال الإنساني وقتاً وطاقة مديدين في مسعى لتوجيه صناع القرار للتركيز على احتياجات عملية الحماية والإنسانية الفورية والعاجلة للسكان المدنيين،إلا أن هذه المشاكل قلما أوليت اهتماماً، من حيث إيجاد الحلول، إلى أن ساءت الحالة سوءاً بالغاً نظراً إلى التركيز على عملية انتقال الولاية من الاتحاد الافريقي الى الامم المتحدة [٤٠].

وأبان سنتين من النقاش المكثف بين المجتمع الدولي والحكومة السودانية، نقاش استغرق في إبدال خوذات الاتحاد الافريقي الخضراء بقبعات الامم المتحدة الزرقاء، على حساب اهمال استراتيجيات تسوية الصراعات التي طالب بها أولئك الموجودون في دارفور، تسبب الصراع الداخلي بين المتمردين وصراع العرب الداخلي، واللصوصية، والهجمات المتقطعة في مضاعفة أعداد الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية من مليوني شخص إلى أكثر من أربعة ملايين. وزاد عدد المشردين داخلياً من ١,٨ مليون إلى أكثر من ٢,٥ مليون [٤١]. ونظراً لإزدياد ترابط حماية المدنيين بالتدخل العسكري وحلول غير واقعية مثل مناطق حظر الطيران، فقد عانت وكالات الإغاثة والعاملون في المجال الإنساني مزيداً من المضايقات وتشويه السمعة، بل الطرد – كثيراً ما ترافقه تصريحات بأنهم كانوا يقدمون معلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية أو يختلقون حوادث بغية الضغط باتجاه التدخل العسكري. لقد تعرض العاملون في المجال الإنساني إلى الهجوم بشكل شبه يومي تقريباً، وعانوا من الضرب والاعتداء الجنسي واختطاف السيارات والسطو، وأزدادت القيود التي تفرضها الحكومة على الأنشطة الإنسانية زيادة كبيرة[٤٣].

إعادة تنشيط عملية السلام

لم تبدأ الاستعدادات لإجراءات محادثات جديدة إلا في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧، بعد تسعة أشهر من انتهاء محادثات أبوجا، إذ شرعت أخيراً برئاسة سالم أحمد سالم، كبير الوسطاء في أبوجا، مبعوث الاتحاد الافريقي، ويان الياسون وزير الخارجية السويدي السابق ورئيس الجمعية العامة للامم المتحدة، مبعوث الأمم المتحدة.

وبغية "إعادة تنشيط عملية السلام"، [٤٤] أعطى سالم والياسون، بادئ ذي بدء، أولوية لإجراء لقاءات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك العرب ومنظمات المجتمع المدني، وسعيا إلى مشاركة أوسع لجماعات الشظايا – بما في ذلك، لأول مرة، جماعة تمرد عربية[٤٥]. وبعث اعترافهما بأوجه قصور صيغة أبوجا بزيادة الآمال في انبثاق نهج جديد. بيد ان الافكار الجديدة التي تتناول الشكل لم تماهيها افكار جديدة في المضمون. وبالقاء الشبكة على وسعها، لكن من دون معايير واضحة تتعلق بتخصيص المقاعد في طاولة المفاوضات، عمل المبعوثان على إبعاد أكثر قادة المتمردين أهمية وجعلا عملية التوحيد غير جذابة. وبما أن التمرد أصبح يقترن بالمنافع المادية – رحلات عبر العالم والإقامة في الفنادق الفخمة وسخاء بدل الإعاشة اليومية – فقد تشظت كل الحركات على أسس قبلية وبزغ قادة متمردون جدد مدفوعون بدوافع اقتصادية، وليست سياسية.

وما جرى تعلم دروس أخرى من أبوجا، إذ اتفق معظم المحللين على أنه من دون تعديلات هامة، بما في ذلك ضمانات أفضل لنزع سلاح الميليشيات، فلن ينال اتفاق سلام دارفور قبولاً أوسع. ولكن بتكليف الياسون وسالم فإن الاتحاد الافريقي والامم المتحدة كانا قد قررا عدم إعادة التفاوض على اتفاق سلام دارفور. ورغم الرفض الواسع لاتفاق سلام دارفور، وبالتالي غير القابل للتنفيذ، ظل الاتفاق الأساس الوحيد لعملية السلام. أما القضايا المعلقة فكان سيجري حلها قبل نهاية السنة – وهو موعد نهائي آخر عشوائي لا يمكن ولن يتم الوفاء به.

وعلى ذات القدر من الإشكالية كان مفهوم مسعى سلام "خليط" واختيار الأشخاص الذين سيقودنه. ليس لسالم بعد أبوجا، إلا قليل من المصداقية بين أهالي دارفور، ونظر إليه باعتباره لا يسعى إلا لتثبيت صواب اتفاق سلام دارفور وأن منتقديه على خطأ، بما في ذلك تقديمه جدول أعمال تنموي خلافي الطابع للجهات المانحة والأمم المتحدة. وشكا مسؤول كبير يعمل في الإغاثة قائلاً" أخذت المساحة التي تحيط بنا تتقلص، وأخذنا نتعرض للهجوم بشكل متزايد، وسالم يتحدث عن انتعاش اقتصادي. لقد أبى القبول بأن اتفاق سلام دارفور قد فشل" [٤٦]. وكان الياسون "مشغولاً جداً في كل ساعة من ساعات يومياته" قبل قبوله بدور في عملية صنع السلام في دارفور، وما قبل منصب مبعوث خاص إلا بناء على طلب شخصي من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان[٤٧].

كان لكل من سالم والياسون وفرة عارمة من المصالح الخارجية وعملا نصف دوام في دارفور. وما أقام أي منهما في المنطقة، مسببين التعاسة حتى ضمن موظفيهما (خصوصا عندما انتخب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، بيكا هافيستو، في الانتخابات البرلمانية الفنلندية عن حزب الخضر، ليعيش خارج السودان). وقضى الرجلان، وفقا لزميل لهما، "نصف الوقت يتحدثان عن جدولهما اليومي ومتى يمكن أن يلتقيا، لكن مجرد تزامن وجودهما في نفس المكان كان صعباً

للغاية"[٤٨] وما كان فريق دعم الوساطة المشترك (JSMT) [٤٩] مندمجاً اندماجاً كاملاً قط واتسم عمله بالسوء، إذ أبدى الاتحاد الافريقي امتعاضه من قدرة الأمم المتحدة، والامم المتحدة عابت على الاتحاد الافريقي بعض الأشياء. وقال جاك كريستوفيديس، مدير الشؤون السياسية لبعثة الامم المتحدة في السودان[٥٠] "لا أحد كان يدرك جيدا حقيقة ما كانت تحتاجه جهود الوساطة، وبدلاً من التفكير المثابر تمت إضافة موارد – قانونية وإدارية وأدوات تخص تكنولوجيا المعلومات، بل حتى طائرة خاصة وموظف مراقبة التحركات. كانت تعاني من عدم كفاءة إدارية على أوطأ مستوى"[٥١].

خريطة الطريق – أم طريق مسدود؟[٥٢]

في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وهو شهر شهد اختطاف أو نصب كمين[٥٣] بمعدل قافلة من كل ست قوافل في دارفور، أعلن الياسون وسالم، المتهمان بـ"التثاقل"[٥٤]، أخيراً عن "خريطة طريق"

إطار رقم ٣ عامل المحكمة الجنائية الدولية

أسبغ مجلس الأمن على المحكمة الجنائية الدولية الاختصاص القضائي بما خص في دارفور في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق السلام الشامل باعتباره برنامج عمل لدمقرطة السودان كله. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ حصل رئيس الادعاء العام لويس مورينو أوكامبو على مذكرات توقيف بحق أحمد هارون وهو وزير ثانوي في الحكومة السودانية، وعلى كوشيب وهو زعيم ميليشيا. وفي شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨ قدم طلباً للحصول على مذكرة اعتقال ثالثة بحق الرئيس البشير. وبتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية أمراً بالقبض على الرئيس بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ورفض طلب مورينو اوكامبو الذي وجه تهمة ارتكاب الإبادة بحق الرئيس.

وأبرزت اصداء تدخل المحكمة الجنائية الدولية تناقضات الرد على الحرب في دارفور – فنجاح عملية حفظ السلام وعملية صنع السلام، من جهة، يتطلب تعاون النخبة الحاكمة، ومن جهة أخرى فإن سير العدالة الجنائية عمل على تنفير النخبة وجعل أي تعامل معها (أو تقديم تنازلات لها، حتى لو كان ذلك في مصلحة السلام) ذا طابع إشكالي.

عمقت لوائح اتهام السودان الانقسامات الدولية، إذ انتقدتها، عموماً، الدول العربية والأفريقية. وكانت الحكومات الغربية التي استثمرت سبع سنوات للوصول بالتفاوض إلى مرحلة السلام والديمقراطية، تدعم القرار رسمياً، لكن لديها في السر شكوكاً عميقة. وعلى الرغم من عيوب اتفاق السلام الشامل وهشاشته، فقد كان الركيزة الأساسية لأية تسوية في دارفور وكان هناك قلق بأن «التركيز الزائد» على الملاحقات الجنائية سيضر بمكاسب اتفاق السلام الشامل وسيقوض تنفيذه، الأمر الذي جعل العناصر المتشددة في الحكومة أكثر تصلباً، ومتمردي دارفور أكثر جرأة، وحدّ من سلطة الحكومات الغربية المحدودة أصلاً للتأثير على الخرطوم (انر سيتي برس، ٢٠٠٧). ردت الخرطوم على لوائح الاتهام الأولى بتهديدات موجهة ضد قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وعلى مذكرة اعتقال بحق البشير بطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية واغلاق ثلاث جماعات لحقوق الإنسان سودانية. أما المدى الكامل للتعطل الذي تنبأ به كثيرون فلم يقع [٥٦] ولكن بما أن ١٠ منظمات من تلك التي أبعدت، برامج تتعاطى بمسألة الاغتصاب، فقد سدد الطرد ضربة قاصمة لضحايا الجرائم الجنسية.

وكان للتداعيات السياسية لمذكرة اعتقال البشير الدرجة ذاتها من الأهمية. فالجدل بخصوص تسوية بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، التي تمكن مجلس الأمن من إرجاء تحقيق المحكمة الجنائية أو ملاحقتها القضائية لمدة ١٢ شهرا، صرف انتباه صناع السياسة عن الحاجة لتنظيم العملية السياسية في دارفور وإجراء انتخابات وطنية في سنة ٢٠١٠. وارجئ العمل بقانون قوات الأمن الوطني الجديد لإصلاح الأجهزة الأمنية لتغير هدف حزب المؤتمر الوطني من البقاء قوة ذات أهمية ضمن نظام ممقرط إلى التمسك بالسلطة بأي ثمن. وباتت الانتخابات، التي صممت بوصفها خياراً لتقاسم أكبر للسلطة، أداة لإضفاء الشرعية على البشير لأنه قرر بأن إعادة انتخابه رئيساً للبلاد والبقاء في القصر الجمهوري هو افضل درع واق يحميه من التعرض للاعتقال.

بثلاث مراحل، إذ اقترحت الحصول على الدعم الإقليمي لمفاوضات جديدة من أجل إطراح المبادرات المتنافسة بحلول نهاية شهر حزيران/يونيو؛ اتخاذ موقف واستراتيجية تفاوضية موحدة بين الحركات بحلول نهاية شهر تموز/يوليو، وعقد مفاوضات «قصيرة» في شهر آب/أغسطس. واعتبر مراقبون محنكون في الشؤون السودانية فترة الأشهر الثلاثة إطاراً زمنياً مستحيلاً لحل نزاع يضم خطوط صراع متعددة ومتشابكة[٥٥]. لكن بما أن الاتفاق على الانتقال إلى قوة – يوناميد – تقودها الأمم المتحدة كان قريباً فقد رغب الأمين العام للامم المتحدة الجديد، بان كي مون، في نتائج سريعة.

افتتحت محادثات السلام في مدينة سرت الليبية يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بتأخير شهرين عن موعدها. ورغم تلفع المرحلتين الأولى والثانية من خريطة الطريق بلغة النجاح، إلا أنهما لم يحققا شيئاً جوهرياً. أما قبول اريتريا وليبيا بالوساطة الدولية فكان تجميلياً بحتاً؛ كانتا على استعداد للتخريب في أي وقت إن كان الإقدام على ذلك من مصلحتهما، وكانتا تعارضان أية تسوية تنطوي على عملية صنع سلام أو حفظ سلام دولية. وكان المتمردون أكثر انقساماً على أنفسهم من أي وقت مضى، وتشظيهم لم تشجعه حرب المزايدة على تحصيل ولائهم من جانب الخرطوم وجيرانها وحسب، وانما أيضا استراتيجية الوسطاء القائمة على الترحيب تقريبا بأي جماعة زعمت أن لها جدول أعمال سياسياً ووجوداً على أرض الواقع. وسعياً من الوسطاء لحل سريع، صمّ الوسطاء آذانهم بوجه طلبات تدعو إلى إيلاء جيش تحرير السودان مزيداً من الوقت ليرتب وضعه والقدوم لمحادثات جديدة بجبهة موحدة. كما تجاهلوا تحذيرات مفادها أن الحكومة السودانية، بحكم وقوعها تحت وابل نار الناشطين والمحكمة الجنائية الدولية (انظر إطار رقم ٣)، ليست في مزاج تقديم تنازلات.

كانت سرت كارثة مثلما توقع لها، إذ حضرها دبلوماسيون و«خبراء» أكثر بكثير من المتمردين، وقاطعتها ثلاث من الحركات المهمة – حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – عبد الواحد وجيش تحرير السودان – الوحدة، وهي تحالف فضفاض من المقاتلين المتحدرين من الزغاوة ممن سيطروا بشكل رئيسي على أجزاء من شمال دارفور وشرقها. إن دعوة جماعات باسماء مختصرة لا أحد سمع بها من ذي قد يستجيب لمثل ديمقراطية معينة، ولكن ذلك لم يؤت ثماره باتخاذه معياراً كفئاً من أجل التوصل إلى اتفاق. بيد أن الخطأ الأكبر كان، على أي حال، انعدام الأعمال التحضيرية لضمان استعداد الأطراف الرئيسية للتفاوض بشأن الاتفاق بحسن نية. وأقرّ كريستوفيديس ذلك قائلاً «كنا بحاجة إلى اتفاق واسع بين اللاعبين الكبار قبل أن نبدأ. سرت كان ينبغي أن تكون قاعدة لبناء أشياء أخرى عليها، وليس نقطة وثوب». وسافرت مجموعة صغيرة من الوسطاء إلى دارفور لمناشدة الغائبين لإعطاء سرت فرصة. وجوبهوا بالرفض. ومع ذلك رابضت الأطراف الرئيسية في سرت شهراً نظراً لعدام اقرار الياسون وسالم بالفشل وتعديل النهج وفقاً لذلك – فهما «سجيناعقلية معينة» بحسب زميل لهما. وحتى بعد أن أوصى البعض في الامم المتحدة بمغادرة ليبيا، بضمان عام يحفظ ماء الوجه مفاده بأن «عملية سرت» ستستمر، نقلت معدات قيمتها ١,٥ مليون دولار، بما في ذلك عربات وأجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات، للمفاوضات كان معظم الناس يعرفون بأنها قد فشلت بالفعل.

ورغم مواصلة الياسون وسالم اجتماعاتهما مع شركائهما الدوليين، إلا أن لا تقدماً أحرز بعد

سرت، ولا بذل أي مسعى جدي لعمل ما كان الجميع يعرف أنه بحاجة إلى فعل: تنظيم عملية شاملة تضم زعماء المخيمات والمجتمعات المحلية والإدارة المحلية[٥٧] والقبائل العربية. قام الياسون بزيارات عرضية الى دارفور، سالم لم يفعل ذلك.

وفي شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٨ استقال سالم والياسون قائلين بإن السودانيين ليسوا «مستعدين للجلوس وتقديم التنازلات اللازمة». وما كانت هذه هي المشكلة الوحيدة. كان مجلس الأمن عاجزاً عن الاتفاق على فعل منسق لدعم عملية السلام مذ فرضت الولايات المتحدة عقوبات من جانب واحد على ثلاثة أفراد و٣٠ شركة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧. [٥٨] ونما الدعم التشادي لحركة العدل والمساواة نمواً مطرداً مذ دافع متمردو دارفور عن القصر الرئاسي في نجامينا ضد الهجوم الذي شنه المتمردون التشاديون في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨. لكن الفشل في نهاية المطاف يتحمله السودانيون. كان بامكان عملية سرت، مهما كان خللها، البقاء حية لو كانت ثمة إرادة لدى السودانيين للتوصل الى اتفاق. وما كان الأمر كذلك. بالنسبة للخرطوم جائزة السلام هي اعتراف دولي، وبما انها عارضت وجود قوة للامم المتحدة، فرأت أن الهدف بدأ ينحسر. وكان معظم الزعماء المتمردين أكثر اهتماماً بالسلطة الشخصية مما بالسلام. وقدم عبد الواحد من مكانه الآمن والمريح في باريس مطلبين مستحيلين – الاعتراف بأنه الزعيم الوحيد لجيش تحرير السودان الذي كان مجزءاً تجزئة لا رجعة فيها وإجراء تفاوض على السلام في حال ضمان حمايته فقط، رافضاً فهم أن هناك صلة بين الاثنين. واعتور القادة المتمردون الذين يتحلون بالمبادئ ووضوح الأهداف اليأس من مسار الحركات التي تسيرها أيادي رجال «يعنون فقط بأمر قياداتهم».[٥٩]

الولايات المتحدة منقسمة[٦٠]

استجابة للضغوط الشعبية قام الرئيس الاميركي جورج بوش في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بتعيين مبعوث خاص للسودان. وكان اندرو ناتسيوس أول مبعوث خاص للولايات المتحدة منذ تسمية جون دانفورث في سنة ٢٠٠١ لتنشيط عملية السلام بين الشمال والجنوب. وكان ناتسيوس، بصفته مديراً للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يو اس ايد)، قد زار دارفور في سنة ٢٠٠٣، وضغط على الخرطوم لتخفيف القيود المفروضة على عاملي الاغاثة الاجانب والامدادات الانسانية. وبدفع منه بدأت السفارة الأميركية في الخرطوم بإصدارتقارير عن «التطهير العرقي». وعبر مسؤولون في الامم المتحدة بعد مضي ثلاث سنوات على ذلك، عن قلقهم من أن «الفظ» ناتسيوس «ذا السجل الطويل بنطح الرؤوس مع السودانيين» قد يتبع نهج المواجهة، وهو نهج من شأنه أن يصلب موقف السودان المعارض لنشر قوة تابعة للامم المتحدة (واشنطن بوست، ٢٠٠٦).

والخلاف الرئيسي في الولايات المتحدة بصدد التعامل مع السودان ينبع من وجهتي النظر المتعلقتين بكيفية استجابة حزب المؤتمر الوطني بقيادة الرئيس البشير للضغوط. وجهة نظر أولى تبنتها منظمات مثل «اناف» (كفى)[٦١] ومجموعة الأزمات الدولية، مفادها كلما زاد أذى الخرطوم ومورس الضغط عليها تصرفت بشكل أفضل. أما وجهة النظر الثانية فكانت تقول بتوفر البدائل لدى الخرطوم تمكنها من التخندق، عاملة على تقوية مواقع المتشددين، أو قد تتجه صوب أماكن أخرى للحصول على الدعم. وكان رأي ناتسيوس بأن السلام في دارفور يتطلب

موافقة النخبة الحاكمة مهما كان سجلها مروعاً. ووافق على أن الخرطوم يمكن أن تستجيب للضغوط، وإن ظل على قناعة بأن أي تغيير ناشئ عن الضغط سوف يكون مؤقتاً. وبناء على ذلك تجاهل مطالب الجماعات الدينية وحقوق الانسان باتخاذ إجراءات أكثر عدوانية تجاه السودان وعمل على إعادة تأسيس الصلة بالخرطوم. اقر بالحاجة إلى شكل من سلسلة أعمال في دارفور، لكنه اعطى العلاقات بين الشمال والجنوب الأولوية اعتقاداً منه بأنه "إذا ما وقع اتفاق السلام الشامل فإن مهمتنا جعله يعمل وليس تقويضه".[٦٢] وأعرب عن اعتقاده بأن أسوأ درجات حالات القتل في دارفور قد انتهت، وخشي من حمام دم جديد في الجنوب اذا انهار اتفاق السلام الشامل.

كان ناتسيوس على شك من الفكرة القائلة بأن قوات الامم المتحدة ستكون قادرة على فرض أي نوع من السلام في دارفور بدون التوصل الى اتفاق سياسي، ولكنه اعتقد في الوقت نفسه على ان الوصول إلى اتفاق أمر غير محتمل. واعتبر ان الصراع غير متهّيئ للوصول لتسوية، وهذا يعود في جزء كبير منه إلى المشاكل التي يثيرها المتمردون المنقسمون – رفض عبد الواحد الدخول في أي مفاوضات، انقطاع اتصال المفاوضين بسكان الشتات والقادة في الميدان، و»التأثير الضار» الذي كانت تمارسه حملات الدعوة في تضخيم المطالب وغرس توقعات زائفة حول درجة الدعم الذي تتوقعه الحركات من الادارة الامريكية. وبعد كارثة سرت، شرعت الحركة الشعبية لتحرير السودان، بدعم من جينداي فريزر، في محاولة لتوحيد المتمردين. لكن ناتسيوس شكك في دوافع الجنوبيين واعتقد بأنهم يبنون تحالفاً عسكرياً للزحف على الخرطوم، ظناً منهم بأن واشنطن ستمدهم بغطاء جوي[٦٣].

أما قدرة اشنطن على التأثير في الخرطوم فقد تضررت بشدة بسبب تاريخ من نكث الوعود؛ دعم عملية المحكمة الجنائية الدولية في السودان (وإن لم يكن للمحكمة الجنائية الدولية نفسها)؛[٦٤] انقسامات داخل الادارة الاميركية حول المزايا النسبية للمفاوضة أو المواجهة، والاقتتال الداخلي في واشنطن الذي قوض سلطة ناتسيوس، وفي نهاية المطاف افقده المصداقية لدى محاوريه السودانيين [٦٥]. وسعيا من ناتسيوس وراء ما هو بعيد المنال ودعمه لما هو مستحيل، والبقاء "غير مرئي" بحسب التعليمات لكن من غير الإقدام على شيء يضر بجهود السلام في الشرق الأوسط، فقد حاول الحصول على دعم الدول المجاورة للسودان والحلفاء العرب في عمليتي صنع السلام وحفظه اللتين لاحقهما في آن واحد. زار الصين، وهي من أكثر الدول تأييداً للخرطوم في مجلس الأمن وذات دور فاعل على مدى سنوات طويلة في السودان، معتبراً أنه مثلما أثرت الصين على الحرب في السودان من خلال دعمها السياسي والاقتصادي لحزب المؤتمر الوطني فبوسعها التأثير في عملية السلام [٦٦]. وقدمت لغة التشجيع التي اعتمدها ناتسيوس إطاراً أكثر إيجابية من التصريحات غير المجلوة لبعض الناشطين، وكذلك انطواء نبرته على درجة من الاحترام للقادة الصينيين بحيث شعروا بالرغبة في الاستجابة لها. وخلال الفترة التى تولى فيها ناتسيوس منصبه، خرجت الصين من دبلوماسية وراء الكواليس لتأكد علناً على ضرورة التحرك من اجل دارفور، حتى قبل حملة "انقذوا دارفور" الموسومة "أولمبياد الإبادة الجماعية"التي قرنت بين دور الصين في السودان وألعاب بكين لسنة ٢٠٠٨ – ودعت إلى "حل سياسي شامل" للنزاع. كما لعبت الصين دوراً فعالاً للغاية في إقناع الخرطوم بقبول يوناميد إذا ما أسقطت لغة التهديد بفرض عقوبات. في غضون أسابيع من تولي ناتسيوس عمله اجتمع سراً في دارفور بموسى هلال، وهو الأول في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للمشتبه بارتكابهم جرائم حرب. وكان يشعر، نظراً لخلفية

اشتغاله في الوكالة الأمريكية للتنمية، بالقلق إزاء الرحل كمجموعة. كما أدرك أن الميليشيات التي استجابت لهلال كانت جزءاً من المشكلة، واعتقد أن على الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط المحايد، كما فعلت أثناء مفاوضات اتفاق السلام الشامل. لكن ما كان لناتسيوس التأثير الضروري في واشنطن لكي يفرض وجهات نظره، وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أعلن الرئيس بوش عن خطة لفرض عقوبات اقتصادية موجهة على الخرطوم بسبب مراوغتها ومعارضتها لنشر قوات تابعة للامم المتحدة. وقبل ذلك بيومين كانت الحكومة السودانية قد وافقت على «حزمة الدعم الثقيل» للقوة المختلطة [٦٧]. وكانت واشنطن، من وجهة نظر الخرطوم، مذنبة لتحريك قوائم المرمى، تماما عندما نكثت، امتثالاً لغضب الرأي العام بشأن دارفور، وعدها بتطبيع العلاقات بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل[٦٨].

ناتسيوس استقال من منصبه في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شاعراً بالقلق من الاقتتال الداخلي في واشنطن، واستعيض عنه بريتشارد وليامسون، وهو سفير أميركي سابق ووثيق الصلة بالرئيس بوش، الذي جاء إلى العمل ولديه من السلطة، ما كان يفتقر إليه ناتسيوس، في البداية [٦٩]. وفي غضون شهر من تولي وليامسون مهام منصبه، تلقى ايعازاً برغبة الحكومة السودانية في فتح الحوار، نقلها دينغ ألور وزير الخارجية في مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي في اديس ابابا في شهر يناير/كانون الثاني. وليامسون اعتقد ان الخرطوم كانت تريد اختبار ما إذا كان من الممكن التوصل الى اتفاق، إذ رأت ادارة الرئيس جورج بوش وهي تغير موقفها بـ١٨٠ درجة إزاء ليبيا[٧٠]. وكانت قد انهت التهديد العسكري الذي شكله بدءاً المتمردون، لكنها تواجه الآن تهديداً جديداً – من ميليشياتها نفسها [٧١]، إذ اعتقدت أن الجنوب سينفصل في سنة ٢٠١١ وأرادت بأي ثمن الحفاظ على الشمال متحداً. وبناء على ذلك طرح وليامسون على الخرطوم قائمة أماني من ثماني صفحات تركز على الإجراءات السودانية في دارفور مقابل القيام بخطوات لتطبيع العلاقات، وأخبر السودانيين بأنه "سيذهب إلى الرئيس" بقائمتهم إذا ما عملوا شيئاً بقائمته، والبندان الاوليان على قائمة وليامسون هما زيادة وصول المساعدات الإنسانية وتسريع نشر قوات العملية المختلطة. وكان قد خلص بالفعل الى ان لا جدوى من انفاق وقت على عملية سلام كان يظن أنها لا تقدم شيئاً لأسباب عدة: فعلى الجانب السوداني ثمة العادات المتأصلة العميقة وأساليب عمل الحكومة وغياب التنظيم والالتزام لدى المتمردين الذين كان يعتبرهم "محترفي اعمال العنف والترويج الشخصي"؛ أما الولايات المتحدة فقد استنفدت حرب العراق إدارة بوش وأضعفتها وما كان لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس "اهتمام" بدارفور.

أمضى وليامسون خمسة أشهر «محبطة» سعياً لتسريع نشر القوة المشتركة إلى أن بعث تعيين سوزانا مالكورا بمنصب نائبة جديدة للأمين العام للامم المتحدة في الدعم الميداني، طاقة ورؤية جديدتين في مسعاه. وفي منتصف السنة، على كل، اشتبكت قوات الحكومة بالقوات الجنوبية في بلدة خط المواجهة أبيي وسعت المحكمة الجنائية الدولية إلى اعتقال الرئيس البشير (على الرغم من ثلاثة اجتماعات عقدها وليامسون برئيس الادعاء لويس مورينو أوكامبو، حاول فيها ثني مورينو اوكامبو من توجيه الاتهام للرئيس)، وعاد حزب المؤتمر الوطني إلى أسلوبه القديم. وفي شهر آب/أغسطس أطلقت قوات الأمن الحكومية الرصاص وقتلت ٣٢ مدنياً وجرحت ١٠٨ آخرين في هجوم على مخيم كلمة للمشردين داخليا (مكتب مفوضية حقوق الإنسان، ٢٠٠٩)[٧٢] . بعد فترة وجيزة شنت قوات الجيش والقوات شبه العسكرية هجوماً جديداً على

مواقع المتمردين في شمال دارفور. ثم انتقل وليامسون إلى البند الثالث من قائمته، إذ اقترح في مذكرة بعثها للرئيس بوش التشويش على جميع الاتصالات في الخرطوم مدة ٢٤ ساعة وتحريك السفن البحرية الامريكية قريباً من ميناء بور سودان ليشكل هذا تحذيراً على ان صادرات النفط في السودان تحت أنظار الولايات المتحدة.

اعتقد وليامسون أن «دبلوماسية من دون قوة مثل موسيقى من دون أداة»، وكان على اقتناع بأن التدابير التي اقترحها ستكون مثل «رمي دلو من الماء البارد على الخرطوم». بيد أنه ما كان يحظى بدعم وزير الدفاع روبرت غيتس، الذي كان يخوض بالفعل حرباً في العراق وليس لديه الاستعداد للمخاطرة بخوض حرب ثانية في السودان.

٣. وسيط واحد، وساطات كثيرة

«مهمة عسيرة، لكن ليست مستحيلة» [٧٣]

بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧ كانت الامم المتحدة والاتحاد الافريقي يبحثان عن وسيط واحد يحلّ محل الياسون وسالم. استغرق البحث ستة أشهر، وقد طال بحكم الخلاف داخل المنظمتين وبينهما، وبحكم تردد الكثير من الذين فوتحوا لتولي مهمة اعتقدوا أنها لن تجلب لهم الاعتراف بالجميل.[٧٤]

وعند الاعلان عن تعيين جبريل باسولي، وهو وزير أمن وخارجية سابق في بوركينا فاسو، بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، أشار متحدث باسم الامم المتحدة إلى خبرته «الواسعة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعمليات السلام»، لا سيما في مساعدته في التفاوض على اتفاق واغادوغو لسنة ٢٠٠٧ بين حكومة ساحل العاج ومتمرديها. بيد أنه كانت لباسولي مصالح في واغادوغو ليست له في دارفور: بوركينا فاسو كانت تدعم متمردي ساحل العاج وكانت وسيطاً من النوع الثقيل ولديها حوافز خاصة بها تطرحها؛ على حين ما كان لباسولي تأثير يذكر في دارفور، ولا نفوذ شخصي. رحب المراقبون بحقيقة أنه سوف يعمل بدوام كامل وخطط لاتخاذ مكان في دارفور مقراً له، ولكنهم سرعان ما أعربوا عن انه حذر أكثر مما يجب ولم يطرح على نحو كاف أفكاراً ومقاربات جديدة.

رحبت الحركات بباسولي ترحيباً حذراً. ورحبت الحكومة السودانية بتعيينه، إذ رأت به حليفاً مفيداً من بلد (بوركينا فاسو) كان عضوا غير دائم في مجلس الأمن وسيتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، وهو الوقت الذي اعتزم به نائب الرئيس السودان علي عثمان محمد طه قيادة وفد الى نيويورك لاستصدار قرار يدين المحكمة الجنائية الدولية.

ورث باسولي ما سماه الياسون، عشية مغادرته، «وضعاً كئيباً للغاية»، حيث أبت الأطراف المساومة وتجزأ المتمردون إلى عشرات الفصائل (بلومفيلد، ٢٠٠٨). ومنذ البداية، كان باسولي تدفعه الأحداث: هجوم لحركة العدل والمساواة بلغ مدينة الخرطوم التوأم، أم درمان في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨؛ إصدار المحكمة الجنائية الدولية تهماً بحق الرئيس البشير بتاريخ ١٤ تموز/يوليه، بعد أسبوعين من تعيينه؛ ثم في شهر أيلول/سبتمبر، مبادرة جامعة الدول العربية لعقد مفاوضات في دولة قطر، وقد أحرزت بسرعة كبيرة جداً دعم الاتحاد الافريقي وانضم إليها باسولي «حتى لا تختطفه المبادرة».[٧٥]

التعاون بين باسولي ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية أحمد بن عبد الله آل محمود، رافقه وعد بتقديم أموال قطرية كبيرة لأغراض التنمية في دارفور في حال التوصل الى اتفاق. ولكنه تعرض لانتقادات شديدة من قبل العديد من الجماعات المتمردة، بما في ذلك جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. وكانت لقطر علاقات جيدة مع الجناحين الرئيسين للحركة الاسلامية في

السودان، حزب المؤتمر الوطني التابع للرئيس البشير وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، إذ حاولت في سنة ٢٠٠١ الجمع بينهما وطرح خلافاتهما. وبصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ امتنعت عن التصويت لتشكيل قوة لحفظ السلام تابعة للامم المتحدة في دارفور وفي سنة ٢٠٠٨ كانت أول دولة عربية تتهم المحكمة الجنائية الدولية بـ»التدخل في الشؤون الداخلية للسودان». ومن المحتم أن يفضي القرار الذي اتخذه باسولي في محاولة منه لبدء عملية سياسية عبر التعامل مع «الرجال الوعرين» الضرورين لوقف اطلاق النار– تحدر كثير من قادة الحكومة وحركة العدل والمساواة من حزب المؤتمر الشعبي – إلى اتهامات بأن الوساطة الجديدة « مبادرة أصولية إسلامية محض» لتوحيد اسلاميي السودان [٧٦]. ورد باسولي على هذا الانتقاد بالقول إنه أمل بالتركيز على حركة العدل والمساواة في الضغط على عبد الواحد للانضمام الى عملية الدوحة. أما قطر فكانت تسعى من جانبها الى اعطاء نفسها دوراً بوصفها "الطريق الثالث" في الشرق الأوسط والدبلوماسية الدولية، فقد أبقت على اتصالاتها السياسية مع بلدان متعادية مثل إسرائيل وإيران، بل استضافت القيادة المركزية الامريكية، وهي هيكل القيادة العسكرية الامريكية الموجه لحربي أفغانستان والعراق، فضلا عن القناة العربية الفضائية الجزيرة؛ وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ استخدمت قطر نفوذها لدى الجماعات الموالية والمناهضة للولايات المتحدة في لبنان للتوصل الى اتفاق لانهاء الازمة السياسية التي خشى عديدون من أنها قد تدفع البلاد الى حرب اهلية.

ورغم تأييد فرنسا وبريطانيا لتركيز الوساطة على حركة العدل والمساواة، فإن البعض الآخر عارض ذلك بشدة، إذ جادل العديد من أبناء دارفور بأن المنزلة العالية التي أسبغت على حركة العدل والمساواة قويت مزاعمها باعتبارها الممثل الوحيد لأهالي دارفور في أعقاب الهجوم على أم درمان [٧٧] وانتفعت منه مجموعة ذات قاعدة ضيقة ليست لها مصلحة في الانتخابات أو أي شكل من اشكال التمثيل الشعبي يقوم على أساس حتى انتخابات شبه ديمقراطية [٧٨]. فالاتفاق الوحيد الذي كانت ترمي إليه حركة العدل والمساواة، كما قالوا، هو ذلك الذي يهبها مدخلاً فورياً للسلطة وتأجيل الانتخابات حتى تستطيع خلق حقائق جديدة على الأرض. وأراد آخرون من باسولي الرد على تعنت عبد الواحد بالتوجه مباشرة لمؤيديه في مخيمات المشردين داخلياً. ودعوا باسولي إلى قضاء وقت أطول في دارفور وتشجيع القوة المختلطة على إضعاف نفوذ عبد الواحد في المخيمات عن طريق القيام بالمزيد لمعالجة مخاوف سكان المخيم. ومع ذلك واصل باسولي قضاء معظم وقته في الدوحة، معززاً بذلك قناعة الحركات بأنه "أحد ركاب الحافلة القطرية".[٧٩] كما أن ليس لديه الكثير من الوقت ليصرفه على العملية المختلطة، قائلاً بالاحاديث الخاصة بأن ليس لدى البعثة أفكار جديدة تطرحها أو نفوذ تستخدمه[٨٠].

بدأت المحادثات بين الحكومة وحركة العدل والمساواة في العاصمة القطرية، الدوحة، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩. وكانت الأطراف، لتباين أولوياتها تبايناً شاسعاً [٨١]، متحدة فقط في عزوفها عن تقديم تنازلات. وما لبثت الحكومة، في رأي مسؤولي الامم المتحدة القريبي الصلة بالوساطة، تعلق الآمال على التوصل إلى حل عسكري، والمتمردون كانوا يعتقدون أن حكومة أضعفتها لائحة الاتهام متوقعة بحق الرئيس عمر البشير ستتنازل بشكل كبير. ولما تم الإعلان عنها ردت الحكومة بتحد، إذ طردت الخرطوم في غضون ساعات ١٣ منظمة غير حكومية دولية وأغلقت ثلاث جماعات حقوق الإنسان سودانية تحت تهديد السلاح. انسحبت حركة العدل والمساواة من

الدوحة، مطالبة بمنطقة حظر جوي فوق دارفور، وهددت بمزيد من الهجمات في محاولة لقلب نظام الحكم.

طبيعة باسولي المحافظة وخلفية عمله في الحقل الأمني جعلتاه يسير على الطرف النقيض جداً مما اتبعه اسلافه: احتفظ بفريق صغير جدا، انتقده كثيرون بأن ليست لأفراده الخبرة الكافية ويميلون للعمل الفردي حتى داخل الفريق. كما أن عدم ميله لإعطاء شرح علني لاستراتيجيته نفّر الدارفوريين مزيداً من النفور، الذي فسروا تركيزه على حركة العدل والمساواة، بعد فترة طويلة من الاتفاق العام على أنها فشلت، على دعم لقبيلة واحدة – الزغاوة. واشتكى مسؤولون امريكيون في الخرطوم من أن الوسيط لم يستخدم النفوذ الدولي، مصراً على «رسم الأمور بطريقته الخاصة».[٨٢] ورد مسؤولون في الامم المتحدة في نيويورك بأن القوى الثلاث بالخصوص كانت قد فشلت في دعم الوساطة بمساع سياسية قوية. وقابلوا ذلك بردها على اعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في سنة ٢٠٠٧– ٢٠٠٨، إذ هددت الزعماء الكينيين بتجميد حساباتهم المصرفية والامتناع عن توفر مقاعد في الجامعة لأبنائهم. وقالوا إن المفاوضات في كينيا ما كان يمكن أن تنجح من دون دعم هذه القوى الثلاث، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية والخبراء والحوافز والحضور على مستوى رفيع . وقال مسؤول في مكتب الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وعلائم القلق بادية عليه» كان هنالك مساعدة طوال الوقت من هذه الدول. وفي دارفور كان موقفهم «ربتوا على الكتف لما تبلغوا اتفاقاً، حينها سنأتي ونحتفل معكم».[٨٣]

وبحلول منتصف سنة ٢٠٠٩ شاع القلق بشكل واسع بخصوص مدى عمق واتساع نهج باسولي ونوعية الاتصال بالبلدان المجاورة. وكانت هناك دعوات لكي يغير صيغة المحادثات وتصميم عملية بحيث تكون القبائل الكبرى (وخاصة الفور والعرب) ممثلة بشكل جيد ومعقول، وأن يكون للمشردين داخلياً، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين دور دعم قوي. بل حتى أولئك الذين يحبون نهج باسولي غير الميال إلى الأضواء شرعوا يتساءلون عما اذا كان لديه استراتيجية فيما بعد مرحلة وقف إطلاق النار. وأصر أعضاء فريق الوساطة على حيازة باسولي على الدوام استراتيجية وهو لا يرى حاجة لجعلها عامة وان حركة العدل والمساواة ليست سوى المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية. وبعد وقف إطلاق النار، خطط «ائتلافاً فضفاضاً» للمتمردين الآخرين، وأخيرا منتدى موسعا والمجتمع المدني – الذي حدد بأفراد، منهم زعماء قبائل عربية، ممن يتمتعون بالسلطة والاحترام داخل مجتمعاتهم، لتوفير نواة مستقرة للعملية وتحفيز الحركات. وافتقر باسولي، بتدني الاهتمام الدولي بدارفور وتراجع عدد القتلى ودنو موعد الانتخابات الوطنية، إلى الاحساس بضرورة التعجل: أجرى أول مناقشة مع العرب في شهر يوليو/تموز ٢٠٠٩، وأول مؤتمر مع ممثلي المجتمع المدني بعد أربعة أشهر. وبحلول ذلك الوقت، كان هناك ما لا يقل عن ست مبادرات سلام موازية على الصعيدين الإقليمي والدولي ٨٤. رحب فريق الوساطة بها علنا، بشرط أن كل الطرق تؤدي إلى الدوحة لكنهم اعترفوا سراً بأنها تصرف الانظار عن العملية المركزية.

مؤتمر المجتمع المدني المعقود في الدوحة بتاريخ ١٦–١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والذي وصف باعتباره "الجلسة الافتتاحية لبدء محادثات السلام الشامل في دارفور"، كان الإنجاز الأول لوساطة باسولي. وعلى الرغم من معارضة حركة العدل والمساواة وعبد الواحد للاجتماع، بزعم (غير قائم على أدلة داعمة) بأن معظم المندوبين متحالفون مع حزب المؤتمر الوطني، فالخرطوم

إطار رقم ٤ المجتمع المدني تحت الحصار

نظراً إلى العقبات (والأخطار) التي تواجه المجتمع المدني، أنشأ اتفاق سلام دارفور كياناً منفصلاً، وهو الحوار والتشاور بين أهالي دارفور (DDDC)، لتمكين قادة المجتمع المحلي لطرح قضايا تتصل بالسلام مع أعضاء في المجتمع الدولي والحديث مع بعضهم البعض من دون تدخل الحكومة. أخفقت منظمة الحوار والتشاور بين أهالي دارفور للارتقاء إلى مستوى الآمال التي استثمرت فيها. وتعرضت إلى انتقاد واسع من الدارفوريين والجهات المانحة لبطء بدئها وعدم انتظام أدائها وافتقارها، بكلمات إحدى منظمات المجتمع المدني، إلى "الرؤية والالتزام اللازمين لفعل شيء مفيد في دارفور". كما زادت، بتعبير مكتب الحوكمة، من تفتيت المجتمع المدني، عبر "التقائها بالمشردين داخلياً، والعلماء

والنشطاء والسياسيين ورؤساء القبائل، والنساء، والشباب " بدلا من محاولة إدماجهم (مكتب الحوكمة، من دون تاريخ). إن قرار باسولي بوضع المجتمع الأهلي الذي كان ذات مرة حِركاً في السودان، في قلب عملية السلام من أجل التعويض عن تفكك الحركات المسلحة وضعف القدرة، ليس أول محاولة لاحياء عملية السلام من خلال عزل هذه الحركات. فقد عانت محاولات أخرى، بما في ذلك تلك المأذون لها رسمياً، من سيطرة الحكومة و/أو تدخلها. جميعها فشلت، وهي:

مبادرة شعب السودان. أعلن الرئيس البشير عن تشاور واسع النطاق لوضع حد للعنف في دارفور في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، بعد شهر من طلب المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمته بتهمة الابادة الجماعية، وأدعى ان المشاورات ستولد حلولاً وطنية للصراع في دارفور. واعتبر المنتقدون، بما في ذلك الحركات المسلحة، المؤتمر بوصفه خدعة علاقات عامة لا يرمي سوى إلى تحريك المادة ١٦ من نظام روما الأساسي. افتتح المؤتمر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وعلى الرغم من انها كانت المرة الأولى التي تقوم بها الخرطوم بقبول دور للمجتمع المدني، إلا أنها تحكمت بشكل كبير بمن يدخل فضلا عن غياب المشردين داخلياً. التزمت الحكومة بإدراج مطالب الحركات للحصول على تعويض واعتبار دارفور اقليماً واحداً في موقفها التفاوضي في المحادثات المستقبلية. بيد أن المبادرة تعثرت وسط عدم اهتمام دولي بها، ونظراً لتلاشي آفاق تأجيل المادة ١٦ [٨٥].

ولاية دارفور. بناء على طلب عدد قليل من الشخصيات البارزة من أحزاب المعارضة الشمالية، مولت مؤسسة مو إبراهيم [٨٦] ونظمت لقاء ٣٠٠ شخصية دارفورية من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشتات لوضع «ولاية حجية» للمفاوضين. وافقت الحركات على حضور الاجتماع، المزمع عقده في أديس أبابا في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بصفة مراقب. وطالب عبد الواحد، بحسب التقارير، بأجور عالية لقاء حضوره. ووضعت مو إبراهيم أربعة شروط لدعم المؤتمر – نصف المندوبين من النساء، شفافية الإجراءات، جميع الأطراف السياسية ممثلة بما فيها حزب المؤتمر الوطني، وعقد اجتماعات تحضيرية في جميع أنحاء دارفور لضمان اختيار المندوبين وليس تعيينهم. وأشيد بالمبادرة باعتبارها «أفضل أمل للسودان»[٨٧]. غير أنها انتهت قبل أن تبدأ – وسط خلافات عكست الانقسامات داخل الحركات – عندما سحبت الحكومة مساندتها لها واعتقلت منسق اجتماع دارفور، وهددت بتوجيه تهمة الخيانة لمن يحاول ركوب الطائرة إلى أديس أبابا[٨٨].

قطعت مع ممارساتها السابقة من خلال السماح للاجتماع بالمضي قدما من دون معارضة (انظر إطار رقم ٤). وفي ثلاثة أيام فقط نجح مندوبو دارفور والشتات في عمل ما فشلت الحركات في القيام به – صياغة موقف واحد مأخوذ من ورقات مواقف منفصلة معدة مسبقاً، وجعلوا جدول الأعمال الذي أعده فريق الوساطة جدول أعمالهم، بإضافة الترتيبات الأمنية ونزع السلاح وتقاسم الثروة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة والمصالحة وعودة المشردين داخليا إلى أربعة مواضيع التي سبق اقتراحها للمناقشة: الأراضي، وتقاسم السلطة والمجتمع المدني و"مسائل عامة". وتم توسيع نطاق فصل الأرض للإشارة تحديداً لـ"طرق الرحل".

وفشل حضور اثنين من المتشددين الحكوميين في الدوحة – وهما الجنرال آدم حامد، الحاكم السابق لجنوب دارفور، والجنرال حسين عبد الله جبريل، الحاكم السابق لشمال دارفور، في التأثير على المداولات. ولم يقم إعلان الدوحة النهائي [٨٩] بالدعوة لوقف اطلاق النار فوري وحسب، وإنما طالب بقوة من أجل تحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب وتسوية النزاعات على الأراضي، بما في ذلك عودة جميع المشردين الى قراهم واخلاء المستوطنين (قسم ٢,٥,٣). ودعا إلى "جمع أسلحة الأطراف كافة في وقت واحد ما عدا القوات النظامية" (قسم ٢,١,٢B). ولم يشر البيان إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأكد بدلا من ذلك على "العدالة الانتقالية" على جميع المستويات، من المحلي إلى الدولي، من أجل "شفاء الروح واصلاح النسيج الاجتماعي" (قسم ٢,٤,١). لم يرد ذكر شيء بخصوص الإبادة الجماعية حالياً أو سابقاً، واقتصر الأمر على "ايقاف وتفتيش المشردين داخلياً بشكل غير قانوني" وبعض العوائق غير المحددة للأمن في مخيمات المشردين داخليا (قسم C١. ٢,١,١). وخلا الإعلان من دعوة الحركات المسلحة للعب دور في مرافقة المشردين وهم يعودون إلى قراهم، وفق ما طالبت به الحركات. فهذا ينبغي أن تقوم الإدارة المحلية بتنظيمه "بمساعدة الشرطة وقوات يوناميد بالإضافة الى الجيش اذا لزم الامر"(قسم المادة D ٢,١,٢). أما المسألة الشائكة ذات القدرة على إثارة التخريب المتمثلة بإعادة تنظيم الولايات الثلاث ضمن اقليم واحد، وهو مطلب رئيسي للحركات، فقد وضعت جانباً في حينها، واعتبرت بأنها في حاجة إلى مزيد من "البحث والتشاور" (قسم٢,٣,١١).

وعلى حين تطلعت الحركات للخلف مشددة على الانتقام، تطلع ممثلو المجتمع المدني إلى الامام مطالبين بإعادة إنشاء مدارس داخلية (وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للرعاة) وبـ"مشاريع إنمائية رئيسية ذات طابع يعزز الحس الوطني ويزيل الإحساس بالتهميش '(قسم ٢,٢,١)، وخلق فرص عمل (قسم ٢,٢,٥). وأقروا بأن ليس جميع المشردين يشاءون العودة، وحثوا على اتخاذ تدابير خاصة بهم (قسم ٢,٤,٦)، وللرعاة الذين يختارون الاستقرار (قسم ٢,٥,٤).

منقذون أم مفسدون؟

حتم قرار باسولي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، تفادياً للدخول في منافسة معها، إثارة توترات عربية داخلية إلى جانب تلك القائمة بالفعل بين السودانيين أنفسهم. لقد توترت العلاقات بين قطر ومصر، وهي جارة السودان وذات مصلحة استراتيجية في شيوع الاستقرار على حدودها الجنوبية، منذ هجوم اسرائيل على لبنان سنة ٢٠٠٦ إذ اصطفت قطر مع المعسكر «الراديكالي» الذي ضم سوريا وايران وحزب الله وليس مع مصر و» الموالين لأمريكا». وكانت هذه العلاقات قد ساءت في شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ عندما استضافت قطر عقد قمة عربية بشأن غزة وحضرتها كل من ايران وسوريا وحماس، لكن قاطعها الرئيس المصري حسني مبارك – بينما حضر «المعتدلون» اجتماعاً في الرياض. وفي الشهر التالي، عندما دعا الرئيس مبارك لعقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة، دعت قطر لعقد مؤتمر منفصل. وقد غضبت مصر، كما أفيد، «كثيراً كثيراً» عندما أطلقت الدوحة مبادرتها بشأن دارفور وبدأت في تنظيم منبر آخر لـ«سحق» مبادرة قطر [٩٠]. وقامت القاهرة في شهر تموز/يوليه، بزعم فشل الوساطة القطرية، بدعوة عدد من الجماعات المتمردة لمصر في ما وصف بأنه حملة توحيد، الأمر الذي أفضى فقط إلى زيادة الفوضى في الحركات.

كما شعرت ليبيا بأنه تم استبعادها من عملية الدوحة، خصوصا، وفقاً لسياسي من دارفور قريب من طرابلس، بعد رفض خليل ابراهيم اطلاع المسؤولين الليبيين على ما جرى في الاجتماعات الأولى في الدوحة. وعلى الرغم من تقديم ليبيا دعماً لوجستياً لحركة العدل والمساواة، أملاً في التأثير على المتمردين، فقد اتسمت المشاركة الليبية، بداية، في عملية صنع السلام في دارفور بالبناءة إلى حد كبير. وكان العقيد القذافي قد جلب في سنة ٢٠٠٤ الزعماء التقليديين والمجتمع المدني وزعماء القبائل العربية معا لخوض جولتي محادثات "محورها" الشعب [٩١]. ومنذ ذلك الحين يصعب اثبات استمرار تلاعب ليبيا، رغم اعتقاد القذفي بأن الخرطوم كانت تدعم الاسلاميين الليبيين. مع ذلك سعى القذافي من تلقاء نفسه في سنة ٢٠٠٩ لتعزيز قوته في السودان بإنشاء تحالف للمتمردين بديل للدكتور خليل ذي التفكير المستقل (انظر إطار رقم ٥). وإذ وضع باسولي في اعتباره التدخل غير الناجح لأسلافه في توحيد المتمردين، فقد رحب بالمبادرة الليبية شريطة أن تؤيد الجهود الجارية في الدوحة. وقال منتقدون انه فقد السيطرة على العملية وما عادت الوساطة هي مركز الثقل[٩٢].

إطار رقم ٥ «مجموعة طرابلس»

في البداية عُرفت باسم «مجموعة طرابلس» ولكنها سميت في وقت لاحق، بعد عدد من الانشقاقات والتبديلات، قوات التحرير الثورية السودانية، وهي تحالف صنع في ليبيا متكون من الزغاوة والمساليت والعرب، لكنه يفتقر إلى زعيم حقيقي أو ذي شعبية. وكانت أقدام العديد من الموقعين في أكثر من مخيم، وغالبيتهم لا يتمتعون باتباع كثيرين وقوتهم العسكرية باهتة. وأفيد أن اثنين منهم كان يتلقيان أموالاً من السفارة السودانية في طرابلس[٩٣]. حاولت المجموعة زيادة مصداقيتها في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ عندما اعلنت بان حاكم دارفور السابق، التيجاني سيسي، سيتبوأ قيادتها، لكنه نفى ذلك نفياً قاطعاً. أما أعضاؤها فهم كما يلي:

جيش تحرير السودان – جناح خميس عبد اللّه. نائب رئيس جيش تحرير السودان عبد اللّه غاب عن دارفور لعدة سنوات، منتقلاً بين أسمرة ونيروبي، ورأى بان ما يلقاه من دعم حتى داخل قبيلته المساليت أخذ يتضاءل. لقد أصبح ذا سمعة سيئة، فوزنه إنما تضاءل منذ اتفاق سلام دارفور، ومعظم مؤيديه في تشاد منذ الهجمات المدمرة لسنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤، واعداً جميع الاطراف بتقديم دعمه، حتى لو كانوا في صراع مع بعضهم البعض.

جيش تحرير السودان – الخط العام (أو الأساسي). برئاسة حيدر آدم وهو من المساليت وكان في السابق مع خميس عبد اللّه.

جيش تحرير السودان – القيادة الميدانية. برئاسة مختار علي، وهو من المساليت، كما كان في السابق مع خميس عبد اللّه. مثّل مختار جيش تحرير السودان في لجنة وقف إطلاق النار قبل ان ينتقل الى جيش تحرير السودان – ميناوي، ثم إلى جيش تحرير السودان – الوحدة، وأخيرا إلى ليبيا، حيث عمل تاجراً قبل أن يؤسس حركة خاصة به.

جيش تحرير السودان – جوبا. بقيادة محمد صالح حربة، وهو من فرع كوب من قبيلة الزغاوة، وقاد حركة انشقت عن حركة العدل والمساواة في سنة ٢٠٠٥، وانتقد خليل ابراهيم على أسلوبه ذي الطابع «الديكتاتوري» في القيادة. بعد توقيع اتفاق سلام دارفور، ذهب محمد صالح الى الخرطوم مع ميني ميناوي قبل ان ينضم الى معارضة جيش تحرير السودان الرئيسية لعبد الواحد في جماعة جيش تحرير شعب – جوبا التي يدعمها الجيش الشعبي لتحرير السودان. انشق عن جيش تحرير السودان– جوبا، لكنه حافظ على الاسم، وهو امر يبعث على التشويش.

جيش تحرير السودان – الوحدة. حركة زغاوة بصورة رئيسية انشقت عن جيش تحرير السودان – الوحدة الأصلي، ليس لهذا التجمع وجود تقريبا في دارفور وتديره قيادة مجهولة من جماعات الشتات. ومن أبرز أصواتهم المتحدث السابق باسم ميناوي، محجوب حسين.

الحركة الديمقراطية لتحرير السودان. شكلها القائد العسكري علي كاربينو، وهو عضو سابق في جيش تحرير السودان – ميناوي، في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩.

جبهة القوى الثورية المتحدة (URFF). تحالف عربي يتكون أساساً من البدو الأبالة، الذين ظهروا في سنة ٢٠٠٧ بقيادة ابراهيم الزبيدي، وهو خريج جامعة الخرطوم. لا تسيطر الحركة على مناطق ثابتة، لكنها مثل جماعة كاربينو، يقال أنها تحظى بدرجة من القوة العسكرية تفتقر إليها الجماعات الأخرى المكونة لـ«مجموعة طرابلس».

ودخل لاعبان جديدان وقويان إلى بانثيون باسولي المزدحم بالفعل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ لما قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتعيين جنرال متقاعد في السلاح الجوي، سكوت غرايشن، مبعوثاً خاصاً له الى السودان وافتتح الاتحاد الافريقي الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور (AUPD) برئاسة رئيس جنوب افريقيا السابق، ثابو مبيكي، للتوصية بأفضل السبل للعمل من أجل السلام والمصالحة والعدالة. وأعرب فريق باسولي عن الأمل في أن يأتي فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور بخيارات ذات مصادقية بخصوص العدل وتزويد الحكومة بما يسمى "وسيلة لحفظ ماء الوجه لتقديم تنازلات". وأعرب آخرون عن القلق من أن انتقاداً شديداً لباسولي داخل فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور سيضعف جهود الوساطة.

تقرير فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور المقدم إلى مجلس السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لم يبدد هذه المخاوف. وطالب الفريق، الذي وصف تقريره بأنه «نداء من أجل عملية سياسية» لإعادة تنشيط «عملية السلام المحتضرة» (توضيح دارفور، ٢٠٠٩b) – وهذا انتقاد واضح لـ١٦ شهراً من وساطة باسولي – بأن يبذل باسولي مزيداً من الرقابة والتبليغ. طرح التقرير «خريطة طريق» لـ«اتفاق سياسي عالمي»، بدءاً من وقف الأعمال العدائية، وهو أمر خلص باسولي لتوه إلى انه غير ممكن في الوقت الراهن. وحث على وحدة المتمردين وإجراء مفاوضات شاملة، ولكنه لم يقدم افكاراً بكيفية التغلب على هاتين العقبتين. ووخصص دوراً محورياً للحوار والتشاور بين أهالي دارفور[٩٤] الذي اشتكى المانحون من انه فشل في بناء دينامية حقيقية في دارفور (إلى ان نظمت جلسات الاستماع العامة التي التقى فيها فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور بممثلي المجتمع المدني).

أما فيما يتصل بمسألة العدالة، فقد فاجأ فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور منتقديه، الذين كانوا قد زعموا بأنه سيزود الرئيس البشير بطريقة للهروب من المحكمة الجنائية الدولية (الاتحاد الافريقي، ٢٠٠٩)، وأيد المحكمة الجنائية الدولية من دون ذكر البشير، بوصفها «محكمة الملاذ الأخير (والقدرة المحدودة)، التي تتمم النظم القضائية الوطنية» (الفقرة ٣٣٩). ودعا إلى تعزيز النظم القانونية الوطنية، وإقامة «محكمة مختلطة» – التي صورت باعتبارها غرفة داخل النظام القضائي القائم، تخلط بموظفين دوليين – لمحاكمة الأفراد «الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن أخطر الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع في دارفور» (الفقرة [b]٢٥). الحكومة السودانية امتنعت عن رفض الاقتراح جملة وتفصيلاً، ولكنها بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أثبتت هذه المخاوف من خلال محاولتها تخفيف الاقتراح في مرحلة التنفيذ قائلة انه على الرغم من أنها قد تقبل بالمحاكم المختلطة في ظل ظروف معينة، لكن ينبغي ألا يكون ذلك «على حساب استقلال السودان وسيادته» (سودان تريبيون، ٢٠٠٩).

اتفق المتنقدون والمؤيدون على أن أكبر تحد يواجه فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور هو قدرة الاتحاد الافريقي على تنفيذ توصياته، إذ قال البعض إن المحاكم المختلطة ستكون غير قابلة للتطبيق من دون آلية تنفيذ أقوى بكثير مما هو متاح حالياً. وتساءل آخرون ما إذا كان لدى الاتحاد الافريقي الالتزام للدفع حقاً بتوصياته، التي تضمنت الاعتراف والاعتذار عن الجرائم «الخطيرة» التي ارتكبت في دارفور.

وفي مثال صارخ، لكن غير مقصود، على تكاثر المبادرات بشأن دارفور، إعلان الرئيس أوباما تعيين الجنرال غريشن في اليوم نفسه الذي دشن فيه فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، معلناً بأن السودان يحظى بالأولوية لدى إدارته، بيد أن أولوية واشنطن ليست دارفور، بل كانت إنقاذ اتفاق السلام الشامل من خلال «الحوار والمشاركة» مع الخرطوم في مسعى لاحتواء التوتر بين الشمال والجنوب وتجنب التقسيم الذي لا يقوم على الرضى في سنة ٢٠١١. [٩٥] واشتملت

إطار رقم ٦ **مجموعة غريشن**

وافق قادة عدة فصائل، باجتماعهم مع الجنرال غريشن للمرة الأولى في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠٠٩، على خريطة طريق قالوا إنها ستفضي إلى مؤتمر وحدة وطنية في دارفور في غضون شهرين. وتوخت خريطة الطريق توحيد المنشقين عن جيش تحرير السودان الأصل قبل إجراء عملية توسيع لاحتضان الآخرين، بما في ذلك جماعات منشقة من حركة العدل والمساواة. وفي أقل من ثلاثة أشهر تالية، تأجل فيها مؤتمر الوحدة الى أجل غير مسمى، أخذ محاورو غريشن من جيش تحرير السودان يتساءلون عن مدى التزامه بالعملية بحكم صمته إزاء اعتقال حركة العدل والمساواة مؤخراً رئيس اركان جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد، يوسف أحمد يوسف «كارجاكولا». امسك بكارجاكولا وهو كان يعبر الحدود من تشاد، لحشد التأييد، كما قيل، لمؤتمر الوحدة الوطنية في جبل مرة معقل عبد الواحد.

فصائل جيش تحرير السودان الثلاث في مجموعة غريشن هي كما يلي:

جيش تحرير السودان – جوبا. فصيل جوبا الأصلي قاده أحمد عبد الشافي، وهو أول شريك من الفور وثيق الصلة بعبد الواحد ممن تحدى قيادته، لكن قيادته الآن نفسه معرضة للتحدي وهذا يعود في جزء منه إلى غيابه الطويل من دارفور ومكوثه في جنوب السودان، وفي الجزء الآخر بسبب ضعف ادائه منذ تحديه لعبد الواحد.
جيش تحرير السودان – الوحدة. جيش تحرير السودان – الوحدة الأصل قاده عبد الله يحيى وهو قائد عسكري شاب من الزغاوة يتمتع باتباع اوفياء لكن محدودي العدد في شمال دارفور.

اما الفصيل الثالث من جيش تحرير السودان فهو مجموعة من القادة العسكريين من شمال دارفور بقيادة اسماعيل ريفا جارا، من قبيلة ميدوب وكان القائد العسكري السابق لجيش تحرير السودان – الوحدة. انضم اسماعيل إلى جيش تحرير السودان – عبد الواحد في سنة ٢٠٠٧، اعتقاداً منه بأن الحركة يجب أن تقاد من رجل من الفور. خرج عن الحركة في وقت مبكر في سنة ٢٠٠٩، تذمراً من غياب عبد الواحد من الميدان، وفشله في إقامة هياكل ديمقراطية ومساءلة.

كما حضر اجتماع اديس ابابا فصيل من غير جيش تحرير السودان، وهو الجبهة المتحدة للمقاومة (URF) بقيادة بحر أبو قردة، نائب خليل ابراهيم في حركة العدل والمساواة حتى انفصل الاثنان في سنة ٢٠٠٧ وأوردت المحكمة الجنائية الدولية فيما بعد اسمه ضمن المشاركين في هجوم أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في حسكنيتة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ انضمت الجبهة المتحدة للمقاومة إلى مبادرة مصرية منفصلة مع أعضاء مجموعة طرابلس وغيرهم ممن رفضوا اصرار ليبيا على عقد مؤتمر وحدة وطنية في مدينة الكفرة الليبية بدلا من دارفور. ومن هذه المجموعات جماعة منشقة ثانية من حركة العدل والمساواة – حركة العدالة الديمقراطية والمساواة بقيادة إبراهيم الأزرق.

سياسة الولايات المتحدة التي طرحت بعد تسعة أشهر من تولي أوباما مهام منصبه، على مكافآت وعقوبات للقادة السودانيين اعتماداً على الوفاء بمعايير غير محددة في ثلاثة مجالات: دارفور واتفاق السلام الشامل ومكافحة الإرهاب.

وفي دارفور تركزت جهود غريشن العامة على السعي لتوحيد زعماء المتمردين، بادئاً من الحركات التي تتحرك في مدار جيش تحرير السودان (انظر إطار رقم ٦). وخاطر بتكرار أخطاء الياسون وسالم من خلال اضفاء الاعتراف على أفراد قليلي الاتباع والأثر أو لا اتباع لهم ولا تأثير في دارفور، ممن رفضتهم حركة العدل والمساواة، ليس من غير سبب تماماً، بوصفهم "جماعات الإنترنت".[٩٦] وما هو أكثر إفادة قيام غريشن بدعم تحول باسولي نحو التركيز على المجتمع المدني من خلال تحدي المشردين داخلياً للتفكير في مستقبلهم بأنفسهم، وتقييم قيادة عبد الواحد نقدياً، إذ قال " مستقبلكم بيديه، ويداه في باريس. تحتاجون إلى شخص يعمل لمصلحتكم في دارفور".[٩٧]

كان غريشن يسير في أرض غير مألوفة، وجدوله الزمني الخاص بالسلام – بداية، «تسوية نهائية» بحلول نهاية تموز/يوليه – أغضبت زملاؤه الأوروبيون. كما كان لديه خصوم متنفذون في واشنطن، في الكونغرس، وضمن جماعات منع الإبادة الجماعية التي تمولها شبكة أميديار لمؤسسي إيباي، بيير وبام أميديار. سبّب غريشن عاصفة في الولايات المتحدة عندما مد للخرطوم «يد الصداقة» وتحدث عن «مخلفات» الإبادة الجماعية (واشنطن بوست، ٢٠٠٩). وقال مبعوث سابق «ربما يكون ذلك صحيحاً، ولكن ليس هناك فائدة من قول ذلك»[٩٨]. وتجاهل نصيحة ألا يكون ناعماً عند اجراء المحادثات وألا يقدم تنازلات إلا وراء الأبواب المغلقة. لكنه بدلاً من ذلك قال: «يتعين علينا اعطاء بعض الحلوى. الاطفال، والبلدان، تتفاعل مع النجوم الذهبية والوجوه المبتسمة والمصافحات ‹(ميكريومن، ٢٠٠٩). لقد بدا كأنه يقلل من معاناة الضحايا من خلال الإعراب عن أسفه من أن "الاشياء النفسية"، كما قال، تؤخر عملية التسوية (ميكريومن، ٢٠٠٩). وبالتركيز على لغة غريشن، فقد اتهمه نقاده بالانقياد الى الخرطوم. وطالبوا حين أخفق في تحقيق نتائج سريعة، أن يستبدل بشخص "يتعامل مع الخرطوم بحزم وبشكل فعال" (نيوريبلبلك، ٢٠٠٩).

وكانت مقاربة غريشن "الناعمة"، وراء الأبواب الموصدة، مع ذلك، تحرز تقدماً جيداً في بعض الجوانب، بما في ذلك البعد التشادي لأزمة دارفور. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ أصدر الرئيس البشير مرسوماً بتنحية صلاح غوش من جهاز الأمن والاستخبارات الوطنية (NISS).٩٩ وبعد ذلك بوقت قصير، دعمت الخرطوم تراجع المتمردين التشاديين من الحدود نحو المناطق الداخلية من دارفور١٠٠. جرى توقيع الاتفاق، بحسب عدد من المصادر، لوضع ضوابط على غوش والميليشيات التي يسيطر عليها، بمن فيهم المتمردون التشاديون، مقابل خفض الدعم الليبي والتشادي لحركة العدل والمساواة. وأجرى وزير الخارجية التشادي موسى فقي محمد في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ محادثات مع الرئيس البشير في الخرطوم واتفقا على تعزيز السيطرة على الحدود لمنع تحرك المتمردين باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تطبيع العلاقات. واعلن مسؤول من حركة العدل والمساواة بحديث خاص أن الدعم اللوجستي الذي كانت تقدمه تشاد قلّ بشكل كبير١٠١.

٤. الخاتمة

بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩ أسفرت قبضة واشنطن المرخية إلى الخرطوم عن عدد من النتائج البينة لكن ذات الأثر العكسي. فبعض الوكالات التي أبعدت في شهر آذار/مارس سمح لها بالعودة (وإن كانت على شكل كيانات قانونية مختلفة وبضرر دائم أصاب عملياتها). العلاقات بين السودان وتشاد آخذة في التحسن. وكانت الخرطوم قد وافقت على ما يسمى ب «مسار المجتمع المدني» في الدوحة، مثيرة آمالا ضعيفة (خفتت بالفعل) بأنه يمكن لعملية سلام كانت متوقفة تماما إن تجد فرصة جديدة للحياة. وفي سنة ٢٠١٠، سيضع الامين العام للامم المتحدة، بحسب مصادر في الامم المتحدة، الذي أولى التغير المناخي الأولوية في جدول أعمال الهيئة في سنة ٢٠٠٩، تأكيدات جديدة على السودان. أما دارفور فقد أضاعت، مع ذلك، أفضل فرصها في تحقيق السلام، حتى مع أن التركيز الدولي على المنطقة قوض اتفاق السلام الشامل، وساهم في إحداث شبه انهيار حكومة الوحدة الوطنية. وبعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة من اتفاق سلام دارفور، الذي ولد ميتاً، عاد تركيز المشاركة الأجنبية إلى عملية إدارة الانتخابات الوطنية واستفتاء سنة ٢٠١١ لتقرير المصير في محاولة لتجنب وقوع أسوأ سيناريو وهو تجدد الحرب الاهلية في محيط أكبر من دارفور.

وفي دارفور أصبحت العملية الدولية معقدة جداً بحيث أن الخلافات بين القوى الخمس، في إطار الأمم المتحدة، بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، وبين جيران السودان، ناهيك عن المنافسات المريرة الجارية على من يسيطر على السياسة الأميركية، استهلكت كثير من الطاقة بقدر ما استهلكته الوساطة في الصراع نفسه. وساهمت هذه البيئة الدولية المنقسمة والمتعادية في عدم ثقة الدارفوريين في أي عملية وساطة. فالأزمة الوطنية المتصلة بالانتخابات والتقسيم المحتمل للبلاد في سنة ٢٠١١ بالتفاعل مع عدم تسوية الصراع في دارفور، كل ذلك يعمل على خلق سيناريوهات مخيفة من العنف وتشعب الأزمة. فالاخفاق في تسوية الصراع في دارفور في الوقت المناسب لانتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠ يهدد بنزع شرعية أي حكومة جديدة منتخبة. كما أن انفصالاً يقوم على العنف في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ يمكن أن يشعل بسهولة صراعاً مسلحاً عاماً في دارفور.

طبق المجتمع الدولي عدداً غير مسبوق من الصكوك لحل أزمة دارفور، بدءا من الوساطة وقوات حفظ سلام إلى حظر توريد الأسلحة والملاحقة القضائية، ولم ينجح في أي منها. الحديث عن دعم العملية المختلطة، وهي حجر الزاوية في الجهود الدولية منذ أبوجا، يصم الآذان، بينما كان الدعم العملي مخيباً للآمال – خصوصا من دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الصناعية الثماني باستثناء الولايات المتحدة وألمانيا[١٠٢]. وما تلقت العملية المختلطة شيئاً إلا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إذ تسلمت (من اثيوبيا) أول طائرات الهليكوبتر التكتيكية اللازمة لمهمة دارفور. وما لبثت القوة تفتقر إلى عدد من الأشياء المساعدة الرئيسية، بما في ذلك طائرات

هليكوبتر للنقل ووحدتان للنقل الثقيل. وسيكون عدد القوات بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩ مرتفعاً، ومن المتوقع نشر نسبة ٩٥ في المائة منها، لكن بحكم غياب أدوات النقل، فلن يكون بوسعها التحرك كما هو مطلوب منها استجابة لما يقع من حوادث وحماية للسكان.

لقد استبدلت الهجمات المروعة، التي راح ضحيتها عشرات الآلاف المدنيين في سنتي ٢٠٠٣–٢٠٠٤ بأزمة أكثر تعقيداً ولانهائية: زيادة المنافسة الاقليمية على النفوذ، وحروب داخلية متعددة، واقتصاد حرب مزدهر. وبحلول الإجرام محل النزاع المسلح باعتباره المحرك الدافع لانعدام الأمن، انخفض عدد الوفيات الناجمة عن العنف إلى معدل ١٠٠ حالة في الشهر، وفقا لإحصاءات يوناميد – هذه حقيقة يوعزها معظم المراقبين إلى تكاثر اتفاقات المصالحة المحلية أكثر منها إلى القوات المختلطة الرابضة في "مخيماتها الراقية".١٠٣ غير أن المساعدات الإنسانية واصلت انكماشها، وحذر مسؤولو الامم المتحدة من أنه بينما خلقت يوناميد الفضاء السياسي لإعداد التقارير والرصد، فإن قدرتها على وقف الجرائم ما لبثت محدودة.

يتفق جميع المحللين الجديين على أن السلام الدائم لن يتحقق الا عن طريق متعدد المسارات مرفوقاً بالاستثمار على جميع المستويات بحيث تشرك كل المجتمعات المحلية، وتلقى دعماً، وليس دفعاً، من المجتمع الدولي. ومع ذلك فمن غير المحتمل التوصل إلى اتفاق سلام في ظل المناخ الحالي. بيد إن التكوين الحالي للقوى السياسية سيتغير بشكل كبير في السنة المقبلة، وسوف تحتاج عملية السلام إلى إعادة تشكيل وفقاً لذلك. وفي غضون ذلك، فإن فضلى الخيارات ليست في ربط الوساطة بمشاريع جديدة للسلام، انما محاولة إعمال الصيغة الحالية، وإن كان ذلك مع نقل التركيز إلى التعامل مع القبائل والمشردين داخلياً، وتحسين الترتيبات الأمنية على أرض الواقع من خلال المجتمعات المحلية التي تعمل بالفعل من أجل تحقيق المصالحة. إذا كان السلام الشامل بعيد المنال في الوقت الراهن، فقد حان الوقت للتراجع خطوة وتمكين الجماعات المختلفة من الاصطفاف معاً، بما في ذلك إعادة تنشيط الحوار والتشاور بين أهالي دارفور (DDDC)، لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع والاتفاق على رؤية مشتركة لما ينبغي أن تكون عليه دارفور في مرحلة ما بعد الحرب.

ما عادت تضاريس دارفور كما كانت عليه في سنة ٢٠٠٣. لقد توسع العمران المديني في المنطقة بشكل أسرع من أي جزء آخر من السودان. فجنوب دارفور الآن أكبر ثاني ولاية من حيث كثافة السكان في البلاد، بعد الخرطوم١٠٤. لقد تضاعف حجم عاصمتها نيالا منذ بدء الصراع. وباتت الخدمات في مخيمات المشردين داخلياً مثلها مثل خدمات المستوطنات المحيطة بالمناطق الحضرية من حيث اقتضائها تخطيطاً مدينياً وحقوقاً قانونية، بما في ذلك الحق في الأرض، بالنسبة لأولئك الذين يختارون البقاء هناك. وهنالك مساع تبذل، وإن بشكل متأخر، لاجتذاب أموال المانحين لأنشطة الإنعاش المبكر والتنمية التي لا بد منها للتكيف مع هذا الواقع الجديد ولكي يعطي السلام قطافه، ١٠٥. لكن الميزانيات صغيرة قياساً بميزانيتي الجهود الإنسانية والعملية المختلطة، ويبدو أن بعض الجهات المانحة يدفعها شعور باليأس مما بلغته الأزمة الإنسانية إذ لا أفق لنهايتها أكثر مما يدفعها فهم مستنير للحالة وأفضل طرق الاستجابة لها. وما يبعث على ذات القدر من القلق انعدام قدرة التنفيذ لدى المنظمات غير الحكومية – خصوصا بعد طردها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ وتزايد سلسلة أخذ رهائن ١٠٦.

إنهاء الحرب في دارفور كان على الدوام مهمة شاقة للغاية وتحتاج الى عناية متزامنة بصراعات متعددة ومتشابكة. وبمقتل ٢٥٠٠ شخص في اعمال عنف في جنوب السودان في السنة الماضية، فإن ديناميات الصراع هي الآن أقل ميمونة حتى ما كانت عليه عندما بدأت الوساطة. أما دولياً فقد تركز الاهتمام بثبات على اتفاق السلام الشامل. واقليمياً فستواصل تشاد دعمها لحركة العدل والمساواة طالما أن مستقبل الرئيس ديبي الشخصي غير مؤكد. السلام في دارفور يتطلب حل الأزمة السياسية في تشاد – ليس من خلال زيارات عرضية يقوم بها مبعوثون خاصون بدارفور والوسطاء، انما من خلال عملية منفصلة مرتبطة بواسطة باسولي. وعلى الصعيد الوطني، فمن غير المرجح أن تتخلى الحركات المسلحة في دارفور عن استخدام القوة وثمة احتمال بانهيار الحكومة.

لقد أصبح الصراع في دارفور معقد بشكل مرعب ومتغير باستمرار. وديناميات القوة تتغير في الاستجابة لمبادرات الوساطة الدولية، فقد كان مغرياً بالنسبة للوسطاء والمبعوثين الخاصين الاعتقاد بأنه اذا كان بمستطاعهم تثبيت القطع المختلفة للغز في امكانها واحدة تلو الآخرى، عندئذ سيكون بمستطاعهم حل الصراع كله. هذه الصيغة لا تعمل. فقد انجر المجتمع الدولي أعمق فأعمق في الإدارة الجزئية، لكن هذا ليس مستداماً. فالوسطاء يميلون إلى الافتراض بأن الأطراف المتنازعة ترغب في اقامة استقرار «الحالة الطبيعية» بناء على اتفاق مكتوب، ولكن لا توجد في دارفور اليوم ثقة كبيرة في أي شكل من أشكال الحياة الطبيعية فالأطراف تسعى إلى فوائد على المدى القصير وتتوقع استمرار الاضطرابات. وواقعيا، فإن التحدي لا يكمن في خلق حياة طبيعية مستقرة، انما في القابلية على إدارة الاضطراب.

إذا كان للسلام أن ينجو من مطبات رياح دارفور، فيحتاج أن يكون أقل بدانة وأكثر رشاقة، مرعى داخلياً ولا يعتمد إلا في حدود دنيا على الوساطة والدعم الخارجيين.

الحواشي

١. قبل ذلك بسنة، بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وقعت الأطراف الثلاثة اتفاقاً سياسياً في نجامينا تحت الرعاية التشادية. دعا اتفاق نجامينا الحكومة لنزع سلاح جميع الميليشيات والسماح بمؤتمر يضم "جميع ممثلي دارفور". مع ذلك تنصل جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في غضون ٤٨ ساعة من الاتفاق، بالقول أن وفديهما تجاوزا ولايتهما.

٢. مقابلة المؤلفة لكريستوفيديس جاك، مدير بعثة الامم المتحدة في السودان للشؤون السياسية في ذلك الوقت، بيروت، يوليه ٢٠٠٩.

٣. قال الرئيس النيجيري اولوسيجون اوباسانجو لرئيس حركة العدل والمساواة خليل ابراهيم، «يمكنك الذهاب!»، عندما طالب بـ»تعديلات جذرية» على الاتفاق. وخرج عبد الواحد بعد ذلك حين قال له اوباسانجو:»أريد أن أتحدث إليك أيها الصبي» وسحبه من ياقته إلى غرفة جانبية (دي وال، ٢٠٠٧، ص ٢٧٩).

٤. بريد إلكتروني شخصي للمؤلفة من أحد أعضاء فريق الوساطة، نوفمبر ٢٠٠٩.

٥. أمضى فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور برئاسة رئيس جنوب افريقيا السابق، ثابو مبيكي، أكثر من ٤٠ يوماً في اجتماعات، وصفها عضو في الفريق، بـ»أسلوب اجتماعات مقر البلديات» في السودان، ومعظمها في دارفور. وشعر اللاجئون والمشردون داخلياً وزعماء القبائل والنساء وناشطو المجتمع المدني والرعاة جميعاً بأن القادة المتمردين كانوا مخيبين للآمال وأخبروا مبيكي بانهم لا يريدون هؤلاء القادة أن يمثلوهم.

٦. ملاحظات كتبها وزير الخارجية السابق كولن باول إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ٩ سبتمبر ٢٠٠٤. انظر باول (٢٠٠٤).

٧. القوى الثلاث هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. الدول الغربية في القوى الخمس (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي).

٨. حكم عضو في فريق الوساطة بأبوجا، بشكل سري، على اثنين من الرؤساء الثلاثة للجنة بأنهما «غير كفؤين» وغير مهتمين أساساً إلا بالوصول إلى انهاء العملية على وجه السرعة.

٩. تعرضت ارقام الوفيات، حتى إلى وقت قريب جداً، إلى جدل حاد، فهي تقوم إلى حد كبير على التخمين. ويقدر عدد حالات الوفيات المتصلة بالحرب، للفترة الممتدة حتى توقيع اتفاق سلام دارفور، بنحو ٢٠٠ ألف حالة، بما في ذلك حالات الوفاة التي تسبب بها (العنف) بشكل غير مباشر، مثل الحالات الناجمة عن الجوع والمرض. وفي سنة ٢٠٠٦، توفي وفقاً لارقام الامم المتحدة غير منشورة، ٣٨٠٠ مدني بشكل عنيف. وفي سنة ٢٠٠٧ توفي حوالي ألف شخص – نصفهم من عنف قام به العرب ضد العرب، ومعظمهم في جنوب دارفور.

١٠. للحصول على المعلومات الأساسية للصراع، أنظر فلينت دي وال (٢٠٠٨).

١١. تشكل القبائل العربية نحو ثلث سكان دارفور. ويشكل الأبالة رعاة الجمال نواة القوات شبه العسكرية الحكومية وهي جزء أساسي من أي حل.

١٢. نائب وزيرة الخارجية الامريكية روبرت زوليك أول من هدد بفرض عقوبات وغيرها من التدابير العقابية حتى بينما كان مستشارو الاتحاد الافريقي يحذرون من أن هناك حاجة إلى أشهر من العمل لبلوغ اتفاق على وقف لاطلاق النار قابل للتطبيق وتدابير لنزع السلاح.

١٣. تحالف «انقذوا دارفور» تأسس في نيويورك في شهر يوليو ٢٠٠٤ لتنسيق جهود دعوة الدفاع عن دارفور. وفي هذا التقرير فإن «انقذوا دارفور» يشير إلى مئات من المجموعات التي شكلت لزيادة الوعي بما يعتبرونه ابادة جماعية في دارفور، وليس جميع هذه الجماعات لها صلة رسمية بهذا التحالف. راجع موقع <http://www.savedarfur.org>. انظر أيضا لنز (٢٠٠٩).

١٤. قال نائب الرئيس علي عثمان محمد طه في لقاءات مع كبار المسؤولين، بما في ذلك زوليك، في أوروبا في أوائل آذار/مارس، أنه في حال التوصل الى اتفاق السلام في دارفور، فسيضمن أن تنظر الخرطوم بعين القبول في الخرطوم إلى نشر قوات الامم المتحدة. وقال إيان كليف، السفير البريطاني المنتهية ولايته في الخرطوم، في حديث مع الصحافيين في لندن بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٠٧، أن علي عثمان «جعل العديدين منا في مرحلة ما... بأن من السهل إشراك الأمم المتحدة في هذه المسألة في حال توقيع اتفاق بشأن دارفور».

١٥. رفض حزب المؤتمر الوطني التابع للرئيس السوداني عمر البشير التخلي عن أي مقاعد حصته في الجمعية الوطنية البالغة ٥٢ في المائة أو التنازل عن الأغلبية في جمعيات ولايات دارفور. وبعد الكثير من النقاش، قبلت الوساطة بالمبدأ القائل بأنه ينبغي أن يحافظ حزب المؤتمر الوطني على أغلبية ضئيلة في أي نظام حكم في دارفور يتفق عليه، مثلما هو عليه الحال في اتفاق السلام الشامل في جبال النوبة والنيل الأزرق. وأبت الحركة الشعبية لتحرير السودان الاقتراح الداعي إلى إنشاء منصب نائب الرئيس لدارفور على أساس أن ذلك سيضعف مكاسبها التي جاء بها اتفاق السلام الشامل. كما عارضت تعويضات فردية لأن اتفاق السلام الشامل لم يمنح الجنوبيين هذا الحق، ودعمت بدل ذلك حزماً لإعادة التأهيل لسكان دارفور.

١٦. عندما تردد ديبي في البداية في دعم المتمردين الزغاوة من خلال ارسال طائرات تابعة للقوات الجوية التشادية ضد قوات الخرطوم، غادرت والدته نجامينا، قائلة له بحسب التقارير: «إذن سأذهب وأموت مع المتمردين في جبل مرة!»

١٧. كان مطلوباً أن تقوم الانتخابات في البداية بين يوليه ٢٠٠٨ ويوليه ٢٠٠٩، ولكنها ارجئت حتى سنة ٢٠١٠ بسبب التأخير في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك سن قانون الانتخابات الوطنية وتنظيم تعداد للسكان.

١٨. تعرض مترجم تابع للاتحاد الافريقي للضرب حتى الموت خلال أعمال شغب وقعت في مخيم كالما في جنوب دارفور بتاريخ ٨ مايو حين هتف المشردون داخلياً: «نحن لا نريد هذا السلام! هذا ليس سلامنا!». وبعد خمسة أيام قتل رجل واحد وجرح عدة أشخاص في أعمال شغب بمخيم أبو شوك في شمال دارفور.

١٩. الترابي ناشد العديد من سكان دارفور الذين شهدوا عدم قيام الأطراف الأخرى بشيء لمعالجة مشاكلهم. ابتعد الترابي عن اهتمامه التقليدي بالإسلام التقليدي لوادي النيل وارتباطه الوثيق بالعالم العربي ومد يديه إلى القادة الدينيين من غير العرب في دارفور، مقراً بالمسلمين الأفارقة كأفراد والاسلام الافريقي باعتباره تقليداً أصيلاً.

٢٠. قاد هذه الجهود سفير الاتحاد الافريقي سام ايبوك والمستشار أليكس دي وال، الذي أقنع عبد الواحد بأن يظل في أبوجا والسعي وراء «وثيقة تكميلية» تجعل اتفاق سلام دارفور مقبولاً عند مؤيديه.

٢١. سأل عضو سوداني بارز في مجال حقوق الانسان معارض لهذه السياسة الاتحاد الافريقي «أوقفوا هذا. اعطونا بعض الوقت بغية توحيد المتمردين بقيادة مسؤولة. إذا فتحتم الباب على مصراعيه للمنشقين بالتوقيع، فإن المناصب والقوة والمال ستصرف الكثيرين عن الوحدة. وهذا هو ما تريده الحكومة». وأخبر مسؤولون حكوميون ممثلين للاتحاد الأوروبي بانها سياستهم القائمة على تفتيت الحركات المتمردة وهم مشاركون بنشاط في القيام بذلك.

٢٢. كينجيبي معروف بسوء سمعته داخل الاتحاد الافريقي بإدارته الجزئية. وقال زملاء عمل بأن ايبوك، الذي استقال من منصبه في وقت لاحق، أزداد احباطاً من تراخي كينجيبي.

٢٣. لمعرفة سير الأحداث في الساعات الأخيرة من عملية أبوجا، راجع دي وال (٢٠٠٦).

٢٤. يستند هذا التسلسل الزمني إلى ملاحظات حديثة وبلاغات تلقتها المؤلفة، بما في ذلك من كبار المسؤولين الامريكيين، حول الجهود المبذولة لإدخال عبد الواحد وأنصاره إلى اتفاق سلام دارفور.

٢٥. مكالمة هاتفية أجرتها المؤلفة مع عبد الواحد في أبوجا، ٢٤ مايو ٢٠٠٦.

٢٦. بريد إلكتروني تلقته المؤلفة من إبراهيم ماديبو، ٢٠ يونيو ٢٠٠٦.

٢٧. تشكلت جبهة الخلاص الوطني في أسمرة بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ من حركة العدالة والمساواة وتحالف السودان الديمقراطي الفيدرالي وخميس عبد اللّه من جيش تحرير السودان وشريف حرير وهو أكاديمي من الزغاوة وثيق الصلة بتشاد وعضو سابق في تحالف السودان الديمقراطي الفيدرالي. توجه عبد الواحد إلى أسمرة، لكنه رفض بعد ذلك الانضمام الى جبهة الخلاص الوطني، معتبرا الأمر كأنه إعادة اطلاق حركة العدل والمساواة ب»بأحرف أولى مختلفة» وأن دوافع الإريتريين من وراء دعمها «النفط والمال لا غير». واصلت اريتريا جهودها للسيطرة على المتمردين على مدى وقت طويل من سنة ٢٠٠٧، لكنها خسرت المعركة على النفوذ أمام تشاد. للاطلاع على تفاصيل تورط اريتريا، انظر فلينت ودي وال (٢٠٠٨، ص ٢٤٩– ٢٥٣).

٢٨. مقابلات هاتفية أجرتها المؤلفة مع قرويين في بير مازا وأقاربهم في نيويورك، يونيو ٢٠٠٦.

٢٩. هجوم واحد، استشهدت به منظمة العفو الدولية، أودى بحياة ٧٢ مدنياً في منطقة كورما واصابة اكثر من ١٠٠ اخرين. تعرضت تسع وثلاثون امرأة للاغتصاب.

٣٠. ضمت لجنة وقف إطلاق النار، التي أنشئت في شهر أبريل ٢٠٠٤، ممثلين عن جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وكان ينبغي لها الاستمرار وفقاً لأحكام اتفاق سلام دارفور.

٣١. قال تقرير سري للاتحاد الافريقي بخصوص هجوم ٢٩ سبتمبر إن زعماء المتمردين في حسكنيتة اتهموا بعثة الاتحاد الأفريقي قبل ذلك الهجوم بـ«التواطؤ» مع الحكومة في حسكنيتة.

٣٢. بيان لعثمان عبد اللّه التوم، رئيس مكتب حركة العدل والمساواة للتدريب والتخطيط الاستراتيجي، ١٧ أغسطس ٢٠٠٦.

٣٣. يان برونك، مخاطباً الصحفيين في الخرطوم، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦.

٣٤. اقترح القرار ١٧٠٦ بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ قوة من ٢٢٥٠٠ جندي من الامم المتحدة والشرطة المدنية، بولاية قوية لحماية المدنيين والعاملين في المجالات الإنسانية. وامتنعت الصين عن التصويت، ولكنها أصرت، بمعرض التهديد باستخدام حق النقض، على أن تدرج لغة «تدعو» إلى موافقة الخرطوم.

٣٥. القرار رقم ١٧٦٩ بتاريخ ٣١ يوليه ٢٠٠٧ منح البعثة ولاية الفصل السابع لـ«اتخاذ ما يلزم لمساندة تنفيذ اتفاق سلام دارفور ومنع تعطيله. انظر<http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unamid/mandate.shtml>

٣٦. في بيان نشره برونك على مدونته بتاريخ ١٤ أكتوبر (انظر <http://www.janpronk.nl/index264.html>، علق على انخفاض الروح المعنوية لدى القوات المسلحة السودانية في أعقاب سلسلة من الهزائم تلقتها على يد المتمردين في شمال دارفور. وقال متحدث باسم الحكومة ان تعليقات برونك تشجع المتمردين على مواصلة السعي إلى إيجاد حل عسكري للصراع.

٣٧. يوم ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ قال نجم هوليوود جورج كلوني في شهادته أمام مجلس الأمن إنه من «دون تدابير حقيقية وفعالة» مثل قوات حلف شمال الاطلسي، فإن «ملايين الناس» سيلقون حتفهم في دارفور في الأشهر المقبلة. وفي مقال افتتاحي في صحيفة واشنطن بوست (رايس، ليك، وباين، ٢٠٠٦) بتاريخ ٢ أكتوبر توقع ثلاثة من الأعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي «موجة ثانية من الإبادة الجماعية»، ودعوا إلى اعطاء الحكومة السودانية أسبوعاً لقبول قوة تابعة للامم المتحدة أو تلقي ضربة اميركية، «يفضل أن تكون بمشاركة حلف شمال الاطلسي ودعم سياسي أفريقي»، ضد المطارات والطائرات والمنشآت العسكرية الأخرى. هذه التحذيرات بعمليات القتل على نطاق أوسع مما كان عليه الأمر في ذروة الحرب في سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ لم تخضع لتحليل نقدي يستفيد من التجارب السابقة. وفي الأشهر التي أعقبت افتتاحية واشنطن بوست، أبانت بيانات الأمم المتحدة عن ١٠٠–٢٠٠ حالة وفاة عنيفة في الشهر حتى منتصف سنة ٢٠٠٧، مع طفرات في الارقام تحدث أحيانا نتيجة صراعات عربية داخلية في الغالب الأعم. ما كانت هناك موجة ثانية من «الإبادة الجماعية».

٣٨. في اجتماع مغلق لكبار صانعي السياسة في واشنطن العاصمة في سبتمبر ٢٠٠٧، حضرته المؤلفة، اقر مسؤولون كبار أن قوة الامم المتحدة المقترحة ستكون غير قادر على «حماية» دارفور. وقالوا ان التركيز على القوة كان ضروريا، على أي حال، بسبب ضغوط الناشطين.

٣٩. اتصال سري مع المؤلفة، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

٤٠. بريد إلكتروني للمؤلف من إنغريد ماكدونالد، مستشارة السياسة، منظمة أوكسفام، يناير ٢٠٠٨.

٤١. بريد إلكتروني للمؤلف من إنغريد ماكدونالد، مستشارة السياسة، منظمة أوكسفام، يناير٢٠٠٨.
٤٢. للحصول على القضية المرفوعة ضد منطقة حظر الطيران، والتي قبلتها في وقت لاحق منظمة «انقذوا دارفور»، انظر فلينت (٢٠٠٧).
٤٣. استبقت هذه الظاهرة في الصومال في التسعينات. ويبدو أن ما حدث هو بتكاثر المساعدات تصبح الأرض أكثر جاذبية للمجرمين، وهذا ما يبرر من بعد هذا التدخل.
٤٤. كانت هذه هي العبارة التي استخدمها الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في اعلانه للقيام بدفعة جديدة لعملية السلام في مقر الأمم المتحدة في أديس أبابا يوم ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦. انظر <http://www.un.org/apps/sg/printofffthecuff.asp?nid950=>
٤٥. جيش القوات الشعبية كانت أول جماعة متمردة عربية تعلن عن نفسها، في وقت متأخر من سنة ٢٠٠٦، ولكن تشكيلات أخرى، بحلول موعد اجتماع أروشا، كانت قد حجبتها.
٤٦. مقابلة على الهاتف سرية مع المؤلفة، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧.
٤٧. مقابلة سرية أجرتها المؤلفة مع عضو في فريق إلياسون، يوليو ٢٠٠٩.
٤٨. مقابلة أجرتها المؤلفة مع المبعوث البريطاني الخاص، مايكل أونيل، لندن، يونيو ٢٠٠٦.
٤٩. كان فريق دعم الوساطة المشترك هو سكرتارية الوساطة، تألف من أفراد كانوا ضمن فريق تنفيذ اتفاق سلام دارفور والأمم المتحدة والخبراء والمستشارين.
٥٠. أنشئت بعثة الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٠ بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٥ «لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل».
٥١. جلب بكريستوفيديس لرئاسة فريق دعم الوساطة المشترك بتاريخ ٢٥ اكتوبر عشية مؤتمر سرت. وكان ذلك بعد فوات الأوان، وفقاً لمعظم المحللين.
٥٢. يستند هذا القسم على مقابلات أجرتها المؤلفة مع مسؤولي في الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ودبلوماسيين غربيين شاركوا في عملية السلام في هذه الفترة.
٥٣. انظر إيرين (٢٠٠٧).
٥٤. انظر مكدون (٢٠٠٧).
٥٥. شملت هذه الحروب بين تشاد والسودان ووكلائهم، وبين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور، وداخل الحركات المسلحة. خطوط الصراع الأخرى شملت العرب ضد غير العرب؛ الفور ضد الزغاوة؛ الإبالة رعاة الإبل ضد البقارة رعاة الماشية؛ العرب ضد العرب على الأراضي والمياه، والمشردون داخلياً ضد المهاجرين.
٥٦. خشى مسؤولون في الامم المتحدة بدايةً مما وصفه أحد بـ»حركة جماهيرية من سكنة المخيمات من دون منظمات غير حكومية الى مخيمات بمنظمات غير حكومية في غضون شهر». وما كان هكذا الحال.
٥٧. قبل استقلال السودان احتوى مسؤولو الإدارة البريطانية الزعماء التقليديين بالإدارة الأهلية التي حكمت وفقا للعادات والتقاليد وليس وفقاً للقانون الحديث. تمكن رؤساء الإدارة الأهلية من إدارة استخدام الموارد الطبيعية وتسوية النزاعات على الأرض وتنظيم تحركات البدو بين المناطق الحضرية.
٥٨. الاشخاص الذين أفردتهم الولايات المتحدة هما مسؤولان حكوميان متهمان بالاتصال

ب»الجنجويد» – أحمد محمد هارون، وزير الشؤون الإنسانية، وعواد بن عوف رئيس الاستخبارات العسكرية – وخليل ابراهيم رئيس حركة العدل والمساواة. والشركات التي استهدفت شملت شركات اعمال تديرها الحكومة المشاركة في صناعة النفط ومشروع الجزيرة، أكبر المشاريع الزراعية في وسط السودان.

٥٩. اتصال هاتفي أجرته المؤلفة مع قائد من الميدوب، سليمان مرجان، أغسطس ٢٠٠٧.

٦٠. يستند هذا القسم إلى سلسلة من المقابلات أجرتها المؤلفة ورسائل بريد إلكتروني متبادلة مع أندرو ناتسيوس، ريتشارد وليامسون، وغيرهما من كبار المسؤولين الأمريكيين في سنة ٢٠٠٩.

٦١. مشروع لمركز التقدم الاميركي الذي تأسس في سنة ٢٠٠٧ لانهاء الابادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. انظر <http://www.enough.org>.

٦٢. مقابلة هاتفية للمؤلف مع اندرو ناتسيوس، أكتوبر ٢٠٠٩.

٦٣. في اجتماع عقد في البيت الابيض في نوفمبر ٢٠٠٧، بعد شهر من تعليق الحركة الشعبية مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم، أخبر الرئيس بوش زعيم الحركة الشعبية، سلفا كير: «لن يكون هناك حل عسكري. هل تفهمني؟» وقال أحد الحاضرين في الاجتماع ان سلفا كان «غاضباً»، بعدما دفعته جماعات الدعوة للاعتقاد، على ما يبدو، إلى ان واشنطن سوف تدعم العمل العسكري لاسقاط نظام حزب المؤتمر الوطني.

٦٤. الولايات المتحدة ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، خوفا من فحص سجلها من قبل محكمة مستقلة لا تخضع لفيتو مجلس الأمن.

٦٥. في أبريل ٢٠٠٧ أرسلت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس نائبها، جون نغروبونتي، إلى زيارة البشير مع اقتراحات لتحسين العلاقات. وكان ناتسيوس قد التقى البشير في أربع مناسبات وعقد سلسلة من الاتفاقات كانت الحكومة قد احترمتها، بما في ذلك اتفاق على تحسين فرص وصول المساعدات الإنسانية. أثارت زيارة نيغروبونتي الشكوك في الخرطوم بخصوص سلطة ناتسيوس في واشنطن، وانتهى مع ذلك، مدخل الأخير للبشير.

٦٦. بالرغم من ان أنشطة الصين في عملية بناء السلام في السودان هامشية وذات طابع مساوماتي بسبب استمرار دعمها العسكري للخرطوم، فإن تعيين بكين لمبعوث خاص للسودان – ليو قوى جين، وعملها من وراء الكواليس لقبول قوات العملية المختلطة كان مركزياً، مثلما اتفق عليه، في قبول الخرطوم نشر قوة للامم المتحدة. لدراسة دور الصين في السودان، انظر لارج (٢٠٠٨).

٦٧. حزمة الدعم الثقيل كانت الجزء الثاني من عملية بثلاث خطوات تتألف من حزمة الدعم الخفيف، وحزمة الدعم الثقيل، وقوة الاتحاد الافريقي والامم المتحدة المختلطة. وشملت على وحدة إشارات ووحدة اتصالات وموظفي نقل وإمداد (لوجستيين).

٦٨. كانت واشنطن قد أشارت إلى أن التطبيع يشمل رفع العقوبات الثنائية المفروضة في سنة ١٩٩٧، وتقديم المساعدة الإنمائية، وتيسير تخفيف عبء الديون، وربما جلب كبرى شركات النفط في الولايات المتحدة للسودان.

٦٩. يستند المقطع التالي إلى مقابلات المؤلفة مع ريتشارد وليامسون في أغسطس وأكتوبر ٢٠٠٩.

٧٠. اعتبرت الولايات المتحدة ليبيا دولة مارقة لعقود من الزمان بعد استيلاء العقيد القذافي على السلطة في انقلاب عسكري في سنة ١٩٦٩. بدأت العلاقات في التحسن في سنة ٢٠٠٣ بعد ان اعلنت ليبيا عن تفكيك برامجها الخاصة باسلحة الدمار الشامل ونبذ الارهاب. وفي سنة ٢٠٠٦ استأنفت واشنطن العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع طرابلس ورفعت ليبيا من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية الخاصة بالدول الراعية للارهاب.

٧١. للحصول على مزيد عن خيبة أمل بعض الميليشيات العربية، انظر فلينت (٢٠٠٩).

٧٢. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وجد بأن قوات الأمن استخدمت «قوة مميتة بأسلوب غير ضروري وغير قانوني، وبالتالي غير متناسب» في كالما، لكنه لاحظ بأن «سلطات جنوب دارفور الحكومية قد أكدت في كثير من الأحيان وجود عناصر سياسية وإجرامية وتابعة للحركات المسلحة داخل المخيم».

٧٣. باسولي جبريل يتحدث للصحفيين في الخرطوم يوم ٢٠ يوليه ٢٠٠٨.

٧٤. كان الخيار الأول جان أرنو من فرنسا ممثل الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الخاص بجورجيا. والثاني، الدبلوماسي الجزائري المخضرم محمد سحنون، الذي رفض، بحسب التقارير، لتقدم سنه.

٧٥. مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع عضو في فريق دعم الوساطة المشترك، أغسطس ٢٠٠٩.

٧٦. مقابلة أجرتها المؤلفة مع حاكم دارفور السابق، التيجاني سيسي، لندن، يوليه ٢٠٠٩.

٧٧. في أغسطس ٢٠٠٩ أخبر المتحدث باسم حركة العدل والمساواة الطاهر آدم محمد الفقي لراديو السودان الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: «إن القيادة هي حركة العدل والمساواة. ولكن هناك بعض الطيور التي تحاول الابتعاد عن السرب. هذه هي المشكلة».

٧٨. في ٩ نوفمبر دعا خليل ابراهيم في حديث الى راديو دابانغا أهالي دارفور لمقاطعة الانتخابات. وقال بانها لن تؤدي إلا إلى إعادة انتخاب الرئيس البشير وحمايته من المحكمة الجنائية الدولية.

٧٩. مقابلة مع احمد ادريس من جيش تحرير السودان – الوحدة، أغسطس ٢٠٠٩.

٨٠. اتسم تارخ العلاقات الشخصة لباسولي والممثل الخاص المشترك للمختلطة رودولف ادادا بالضعف الذي يعود إلى أيام كانا وزيري خارجية لبلديهما.

٨١. أرادت الحكومة وقف اطلاق النار. وأرادت حركة العدل والمساواة الافراج عن مقاتليها الذين أسروا بعد الهجوم على أم درمان، من بينهم الأخ غير الشقيق لخليل ابراهيم.

٨٢. مقابلة سرية أجرتها المؤلفة، مايو ٢٠٠٩.

٨٣. مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع مسؤول في الامم المتحدة في نيويورك، أغسطس ٢٠٠٩.

٨٤. والأهم من ذلك، اولئك من الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي، باسولي، غريشن وليبيا ومصر وإريتريا.

٨٥. إرجاء قرارالتحقيق أو المقاضاة الجنائية الدولية بموجب المادة ١٦ يتطلب تصويتاً إيجابياً لـ٩ أعضاء في مجلس الأمن المكون من ١٥ عضواً. تصويت سلبي من عضو دائم في المجلس يحول دون اعتماد القرار. تشكيلة رفع مجلس الأمن تطرح شكوكاً بخصوص حصول السودان على الأصوات التسعة اللازمة للتأجيل. اضف إلى ذلك، الضغط السياسي

من الدوائر الانتخابية المحلية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، جعلت من المستبعد جدا أن يمتنع هؤلاء الأعضاء الدائمون الثلاثة في مجلس الأمن عن التصويت أو التصويت لصالح التأجيل.

٨٦. مؤسسة خيرية أنشأها مليارديرسوداني شمالي في الاتصالات السلكية واللاسلكية الدكتور محمد فتحي ابراهيم لترويج القيادة الجيدة في أفريقيا.

٨٧. كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز نيكولاس كريستوف (٢٠٠٩) دعا إلى «ممارسة ضغوط دولية مركزة على الخرطوم للسماح لهذه المبادرة بالمضي قدما» بعد عدة اشهر من قرار محمد إبراهيم بعدم المضي قدما في المبادرة.

٨٨. مقابلة أجرتها المؤلفة مع محمد سليمان، مدير المعهد البدائل الافريقية ومقره في لندن، ومستشار لمحمد إبراهيم، لندن، أغسطس ٢٠٠٩.

٨٩. لم تصدر النسخة الرسمية من اعلان الدوحة في الوقت الذي ادير فيه مؤتمر صحفي خاص به.يمكن الاطلاع على ترجمة غير رسمية باللغة الانكليزية في الموقع: <http://www.darfurinfo.org/doha-englishrough.pdf> وباللغة العربية في الموقع: <http://www.darfurinfo.org/doha-arabic>.

٩٠. مقابلة سرية أجرتها المؤلفة، لندن، يوليه ٢٠٠٩.

٩١. مقابلة أجرتها المؤلفة مع عبد الرحمن سعيد، السفير الليبي لدى تشاد، أبوجا، مارس ٢٠٠٦. حددت المحادثات ثلاثة جوانب رئيسية في الخلافات: طلب وفود موالية للحكومة العفو، ومطالب الحركات المسلحة بمنطقة واحدة ونائب رئيس لدارفور.

٩٢. مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع مسؤول كبير بالامم المتحدة في الخرطوم في أغسطس ٢٠٠٩.

٩٣. مقابلات أجرتها المؤلفة مع متمردين ومراقبين كانوا موجودين في طرابلس، سبتمبر ٢٠٠٩.

٩٤. فيما يخص الحوار والتشاور بين أهالي دارفور، انظر إطار رقم ٤ أعلاه.

٩٥. كانت هذه الكلمات التي استخدمها الجنرال غريشن في شهادته امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بتاريخ ٣٠ يوليه ٢٠٠٩.

٩٦. مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع سليمان جاموس، منسق الشؤون الإنسانية لحركة العدل والمساواة، نوفمبر ٢٠٠٩.

٩٧. محاضر سرية لزيارة مخيم كاس للمشردين داخليا، جنوب دارفور، ٢١ مايو ٢٠٠٩.

٩٨. مقابلة مع ريتشارد وليامسون، أغسطس ٢٠٠٩.

٩٩. كان صلاح غوش يرأس جهاز الأمن الوطني منذ نهاية التسعينات وكان واحداً من أقوى الرجل في السودان – قوي لدرجة تكفي لنقض حتى الجيش والاستخبارات العسكرية، وفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش. بعد هجمات ١١/٩ على نيويورك وواشنطن، عزز غوش التعاون بين جهاز الأمن الوطني ونظيره الأمريكي، وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، وفي سنة ٢٠٠٥ نقلته الوكالة إلى مقرها في لانغلي بولاية فيرجينيا. نظر إليه كثيرون باعتباره الخليفة المحتمل للرئيس البشير. ووضعه فريق خبراء الامم المتحدة بالمرتبة الثانية في قائمة الأفراد المسؤولين عن عمليات القتل في دارفور، متهماً اياه بـ» فشل تحديد وتحييد ونزع سلاح الميليشيات غير التابعة للدولة».

١٠٠. المصادر الفرنسية تقول أن تحالف المتمردين الرئيسي الذي تدعمه الخرطوم اتحاد قوى المقاومة بقيادة تيمان اريديمي، جرى سحبه، ولكن ثمة مجموعات صغيرة أخرى تربض بالقرب من الحدود.

١٠١. اتصالات شخصية قامت بها المؤلفة، أكتوبر ٢٠٠٩.

١٠٢. ابتدعت بوصفها منتدى لحكومات البلدان الأكثر ثراء في العالم، وتضم القوى الصناعية الثماني: كندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

١٠٣. لفهم كيف يمكن لهذه المبادرات أن تبلغ أنشطة على مستوى عال، فإن برنامج البيئة للأمم المتحدة تقدم الطريق في إجراء البحوث للعثور على نقاط السلطة في إطار نظام تعمه الفوضى على ما يبدو، لكنه مرتب مع ذلك. مكتب الشؤون المدنية في يوناميد يدعم بعض مؤتمرات المصالحة المحلية، بما في ذلك الجارية في غرب وشمال دارفور.

١٠٤. وضع تعداد سنة ٢٠٠٨ عدد نسمة سكان ولاية الخرطوم ٥٢٧٤٣٢١، تليها ولاية جنوب دارفور بنسمة تبلغ ٤٠٩٣٥٩٤. حكومة الجنوب تشكك في أرقام التعداد السكاني لسكان الجنوب في الجنوب (٨٢٠٠٠٠٠) وفي الشمال (٥٢٠٠٠٠)، مدعية انه نحو ١٥ مليوناً و١– ٢ مليوني نسمة، على التوالي. يعتقد الكثير من الشماليين بأن التعداد مزور. بيد أن كبار مسؤولي الامم المتحدة يقولون ان فنيي التعداد واثقون، على أساس الصور الجوية، من صحة النتائج .

١٠٥. حتى يكون هناك تمويل «منفصل» أو جديد، فإن أنشطة الانتعاش ستقضم من تمويل عمليات الإغاثة الانسانية التي ما زالت الحاجة إليها قائمة.

١٠٦. في سنة ٢٠٠٩ اختطف مسلحون، غير معروفين في كثير من الأحيان، ما لا يقل عن ١٤ أجنبياً، من بينهم اثنان من موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في دارفور وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى المجاورتين.

ثبت المراجع

Large, Daniel. 2008. 'China and the Contradictions of "Non-interference" in Sudan.' *Review of African Political Economy*, Vol. 35, No. 115. March, pp. 93–106.

Making Sense of Darfur. 2007. 'Time to Get Serious.' <http://blogs.ssrc.org/darfur/2007/06/12/time-to-get-serious>

——. 2008. 'Prospects for Peace and Democracy in Sudan.' <http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2008/04/17/prospects-for-peace-and-democracy-in-sudan-april-2008/>

——. 2009a. 'Double Standards?' <http://blogs.ssrc.org/darfur/2009/03/29/double-standards>

——. 2009b. 'Reading the AU Panel Report.' <http://blogs.ssrc.org/darfur/2009/10/30/reading-the-au-panel-report>

McCrummen, Stephanie. 2009. 'U.S. Envoy's Outreach to Sudan Is Criticized as Naïve.' *Washington Post*. 29 September.

McDoom, Opheera. 2007. 'Darfur Peace Mission Stumbles, Envoys Criticised.' Reuters. 7 July.

New Republic. 2009. 'The Ingratiator.' Web edition, 5 November. <http://www.tnr.com/article/the-ingratiator>

OHCHR (Office of the High Commissioner for Human Rights). 2009. *Eleventh Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Situation of Human Rights in the Sudan. Killing and Injuring of Civilians on* 25 *August* 2008 *by Government Security Forces: Kalma IDP Camp, South Darfur, Sudan.* 23 January. <http://www.ohchr.org/Documents/Countries/ 11thOHCHR22jan09.pdf>

Powell, Colin. 2004. 'The Crisis in Darfur: Secretary Colin L. Powell Testimony before the Senate Foreign Relations Committee.' 9 September.

Rice, Susan E., Anthony Lake, and Donald M. Payne. 2006. 'We Saved Europeans. Why Not Africans?' Editorial. *Washington Post*. 2 October.

Sudan Tribune. 2006. 'More Relief Workers Leave Sudan's Darfur.' 19 December.

——. 2009. 'Sudan Will "Conditionally" Accept Hybrid Courts for Darfur Crimes.' 18 November.

Tubiana, Jérôme. 2008. *The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality*. Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.

UN News Service. 2006. '4 Million People in Darfur Now Need Humanitarian Aid.' 20 November. <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID= 20658&Cr=sudan&Cr1>

——. 2007. 'Joint AU–UN Road-map for Darfur Political Process.' 8 June. <http://www.un.org/news/dh/infocus/sudan/AU_UN_RoadMap.pdf>

UNSC (United Nations Security Council). 2005. Resolution 1590. S/RES/1590 of 24 March.

——. 2006. 'Letter Dated 17 August 2006 from the Secretary-General Addressed to the President of the Security Council.' <http://www.sudantribune.com/IMG/pdf/Bashir_plan_for_Darfur-English.pdf>

——. 2009. *Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution* 1591 (2005) *Concerning the Sudan*. S/2009/562 of 29 October. <http://www.un.org/sc/committees/1591/reports.shtml>

Washington Post. 2006. 'Bush to Name Envoy for Darfur.' 19 September.

——. 2009. 'Sudan's "Coordinated" Genocide in Darfur Is Over, U.S. Envoy Says.' 17 June.

Amnesty International. 2006. 'Korma: Yet More Attacks on Civilians.' 30 July.
<http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR 54/026/2006>
AU (African Union). 2005. Declaration of Principles for the Resolution of the Sudanese Conflict in Darfur. Abjua. 5 July. <http://www.africa-union.org/DARFUR/DOP% 205-7-05%20new.pdf>
——. 2009. *Darfur: The Quest for Peace, Justice and Reconciliation: Report of the African Union High-Level Panel on Darfur (AUPD).* October.
<http://www.dddc.org/AUPD-Report-Final-October-2009.pdf>
Bloomfield, Steve. 2008. 'Negotiators Quit Darfur, Saying Neither Side Is Ready for Peace.' *Independent*. 27 June.
Darfur Peace Agreement. 2006. <http://www.amis-sudan.org/dpafull.html>
de Waal, Alex. 2006. 'I Will Not Sign.' *London Review of Books*. 30 November.
——, ed. 2007. *War in Darfur and the Search for Peace*. Boston: Harvard University Press.
——. 2008. 'Dilemmas of Multiple Priorities and Multiple Instruments: The Darfur Crisis.' *Conciliation Resources*. <http://www.c-r.org/our-work/accord/incentives/darfur_1.php>
DFAIT (Department of Foreign Affairs and International Trade) Canada. 2007. *Formative Evaluation of Canada's Global Peace and Security Fund Sudan*. Ottawa: DFAIT.
——. 2009. 'Chad's Domestic Crisis: The Achilles Heel for Peacemaking in Darfur.' 24 July.
<http://www.enoughproject.org/publications/chads-domestic-crisis-achilles-heel-peacemaking-darfur>
Flint, Julie. 2007. 'Darfur: Stop Confrontational Rhetoric.' *Review of African Political Economy*, Vol. 34, No. 113. September, pp. 535–40.
——. 2009. *Beyond 'Janjaweed': Understanding the Arab Militias of Darfur*. Working Paper No. 17. Geneva: Small Arms Survey.
—— and Alex de Waal. 2008. *Darfur: A New History of a Long War*. London and New York: Zed Books.
Governance Bureau. n.d. *Darfur Civic Society Forum (DACIF).*
<http://www.tamed.sd/DACIF_eng.htm>
ICG (International Crisis Group). 2007. *Darfur's New Security Reality.* New York: ICG. 26 November.
Inner City Press. 2007. '"Darfur Now" Is Full of Cheadle, Director Chides UN's Paralysis by Complexity.' Web edition, 17 October.
<http://www.innercitypress.com/docdarfurnow101707.html>
IRIN. 2007. 'Darfur Actors to Discuss Road Map for Peace.' 11 July.
<http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=73191>
Johnson, Douglas H. 2007. 'No Peace for Benn.' *Parliamentary Brief*. 1 August.
Kristof, Nicolas. 2009. 'What to Do about Darfur.' *New York Times Review of Books* . 2 July.
Lanz, David. 2009. 'Save Darfur: A Movement and Its Discontents.' *African Affairs*.
<http://afraf.oxfordjournals.org/cgi/content/full/108/433/669>

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢شباط/فبراير ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ايار/مايو ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤ ايار/مايو ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: نظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨ بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف على القانون:تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل بقلم مايك لويس

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

Occasional Papers

1 *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000

2 *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001

3 *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001

4 *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency*, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002

5 *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002

6 *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia*, by Spyros Demetriou, November 2002

7 *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons*, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002

8 *Small Arms in the Pacific*, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003

9 *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen*, by Derek B. Miller, May 2003

10 *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003

11 *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003

12 *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13 *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14 *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0

15 *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16 *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2

17 *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18 *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5

19 *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports*, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7

20 *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3

21 *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6

22 *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9

23 *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

Special Reports

1 *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo,* by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002

3 *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo,* by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia,* by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3

5 *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6 *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7 *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil),* by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6

8 *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, ISBN 2-8288-0089-X

9 *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0

10 *Firearm-related Violence in Mozambique,* a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4

Book Series

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

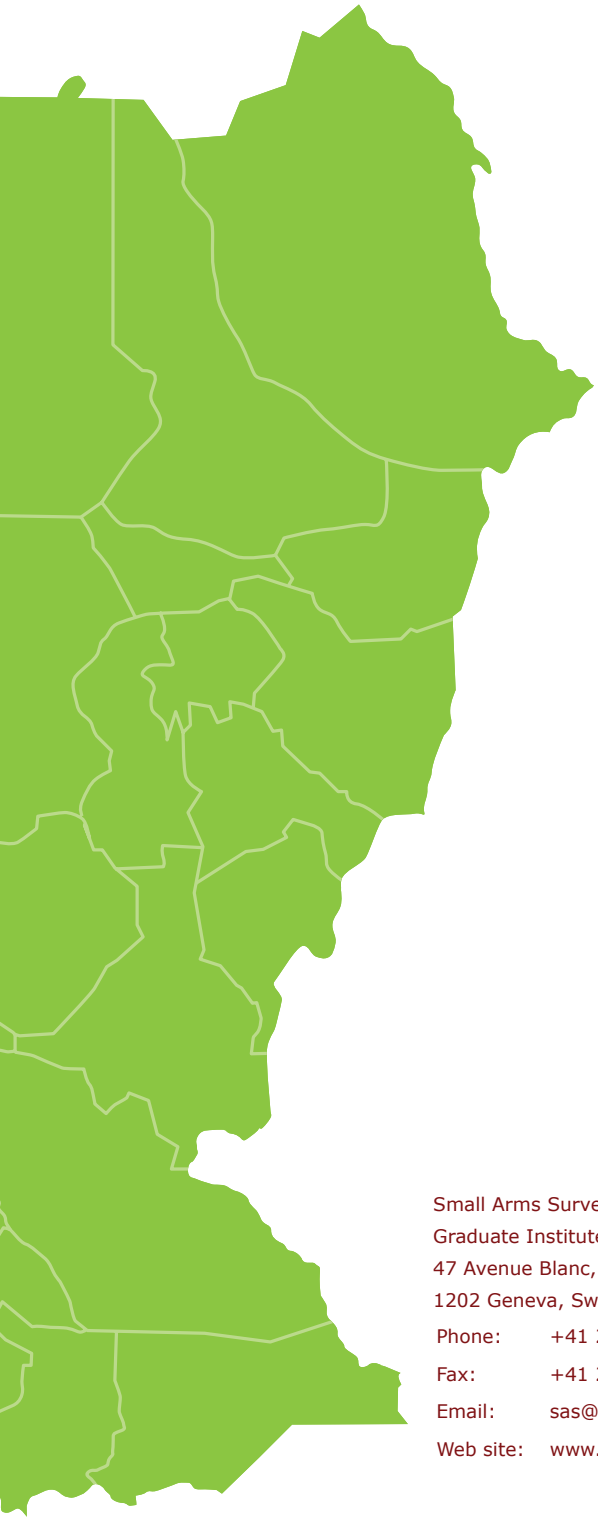

كانون الثاني ٢٠١٠

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc,
1202 Geneva, Switzerland

Phone:	+41 22 908 5777
Fax:	+41 22 732 2738
Email:	sas@smallarmssurvey.org
Web site:	www.smallarmysurvey.org